بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة/الدراسات العليا

رسالة ماجستير بعنوان:

العوامل المؤثرة على الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية .

Factors Influencing Voluntary Disclosure in the Annual Report of Jordanian Corporations Dealing According to Islamic Shariah.

الطالب:

بلال محمد عبابنة

الرقم الجامعي:2009730053

اشراف الأستاذ الدكتور

تركي راجي الحمود

الفصل الصيفي

2013

بسم الله الرحمن الرحيم

العوامل المؤثرة على الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية .

Factors Influencing Voluntary Disclosure in the Annual Report of Jordanian Corporations Dealing According to Islamic Shariah.

إعداد

بلال محمد عبابنه

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

التوقيع

الأستاذ تركي راجي الحمود مشرفاً ورئيساً..................

قسم المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور احمد محمد العمري عضواً..................

قسم المحاسبة، جامعة اليرموك

الدكتور زياد محمد زريقات عضواً..................

قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعه اليرموك

تاريخ المناقشة

٢٠١٣١٧١٢٥

الإهداء

إلى كل إنسان حوى قلبه مخافة الله تعالى

إلى كل إنسان فاض قلبه محبة للرسول عليه الصلاة والسلام

إلى ذرات هذا الوطن الغالي

إلىعائلتي التي ساندتني طوال الوقت

إلى وصية الرسول عليه الصلاة والسلام ((أمي الغالية))

إلى كل الإخوة والأحبة والأصدقاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فية، جل جلاله ذو الفضل والمنة على ان أنعم علي بالعلم وأعانني على إنجاز هذه الرسالة، وأسأله عزوجل أن تكون من العلم النافع الذي ينتفع به، وأصلي وأسلم على خير خلقه نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

وبعد الإنتهاء من إعداد هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أقدم الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل تركي راجي الحمود الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وغمرني بحلمه وعطائه وبتوجيهاته القيمة التي أغنت بحثي هذا، وساعدت بإخراجه إلى النور.

كما اتقدم بالشكر الى جميع أساتذتي الأفاضل الأعزاء أعضاء هيئة التدريس في كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية لما أولوني إياه من رعاية واهتمام خلال فترة دراستي ..

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة و أثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

الباحث.

قائمة المحتويات

الملخص باللغة الانجليزية	81

قائمة الجداول

ملخص الدراسة

عبابنه, بلالمحمد. العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية. رسالة ماجستير, جامعة اليرموك. 2013م.

(المشرف: أ.د. تركي راجي الحمود)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى الافصاح الاختياري لدى الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية في بورصة عمان والتعرف على العوامل المؤثرة على هذا الافصاح حيث تم فحص اثر العديد من العوامل مثل (حجم الشركة, ملكية الشركة, نوع القطاع, حجم شركة التدقيق, و الرفع المالي) على مدى الافصاح الاختياري لهذه الشركات.

تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات المساهمة الاردنية التي تعمل وفقا للشريعة الاسلامية, وقد تم حصر هذه الشركات بناء على اسس معينة حيث بلغ عددها 28 شركة اسلامية, من خلال الاطلاع على تقاريرها السنوية لعامي 2010 و 2011 .

و لتحقيق اهداف الدراسة تم تطوير مؤشر افصاح مكون من (31) بندا" من المعلومات المتعلقة بشكل مباشر بالافصاح الاختياري, حيث استخدم اساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)للخروج بنتائج قابلة للمقارنة مع الشركات الاخرى تم اخذ عينة مكونة من 28 شركة من الشركات الاخرى بالاستناد الى حجم اصول الشركة ونوع القطاع التي تعمل به وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي يمكن تحليلها باستخدام اي من اسلوب الاثر الثابت (Fixed Effect Model) او اسلوب الاثر العشوائي (Random Effect Model), وتوصلت الدراسة الى ان

مستوى الافصاح الاختياري للشركات الاسلامية و الشركات الاخرببلغ (42.9%) و (43.6%) على التوالي, كما أظهرت الدراسة ان حجم الشركة وملكية الشركة هي من اهم العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح الاختياري للشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية, وعلى ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بان تقوم الشركات بمزيد من الافصاح الاختياري.

الكلمات المفتاحية: الافصاح الاختياري, حوكمة الشركات, الشركات الاسلامية, نظريات راس المال, مؤشر الإفصاح, الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة

1–1 المقدمة

1–2 مشكلة الدراسة

1–3 أهداف الدراسة

1–4 أهمية الدراسة

1–5 مخطط الدراسة

1-1 المقدمة:

ان عدم الرضا في السنوات السابقة عن المعلومات الإلزامية في القوائم المالية قاد المستثمرين والمساهمين في الشركات لطلب الافصاح عن معلومات اختيارية تقدم معلومات شاملة عن الاستراتجيات في الشركه وعملية تقيم الاداء, كما ان الافصاح الاختياري يهدف الى الحد من عدم التناسق بين المديرين والمستثمرين وتقديمايضاحات حول الاستدامة التجارية التي يهتم بها مختلف المستخدمين (Boesso& Kumar, 2007).

ان عملية الافصاح الاختياري للمعلومات اصبحت في دائرة اهتمام الكثير من الدراسات المحاسبية بسبب عدم كفاية المعلومات الإلزامية وان الطلب على هذه المعلومات اصبح يقدم للمستثمر المعلومات الضرورية لعملية اتخاذ القرارات (Alsaeed, 2006). حيث تقوم إدارات الشركات بالافصاح عن معلومات اختيارية لزيادة الوعي عند المستخدمين حول أوضاع الشركة وإعطائهم مؤشرات عن أدائها المالي والاداري والسياسات والقرارات المستخدمة واي معلومات اضافية اخرى (Latridis&Alexakis, 2012).

وقد عرف (FASB, 2000) الافصاح الاختياري بأنه "افصاح عن معلومات في القوائم المالية غير مطلوبة من قبل القواعد والمعاير المحاسبية".

وتستخدم التقارير السنوية غالبا لايصال المعلومات الكمية والنوعية للمستثمرين المحتملين وباقي المستخدمين, ومع ان التقرير السنوي هو مطلب اجباري للشركات فان الشركات عادة تكشف طوعا عن معلومات اخرى غير الزامية(Dulacha*et al.* 2006).

يبنى النظام الاسلامي على العمل وبذل الجهد والتوجه نحو الانتاج والاستثمار في مجال الصناعة والزراعة والابتعاد عن المتاجرة في الاصول المالية الوهمية. ولقد سعت الشريعة الاسلامية الى الاهتمام بالانسان ولم تتركه يعيش في بيئة المحرمات دون ان توجد له بدائل الحلال المناسبة (زغدار, 2009). و في هذه الدراسة سوف يتم التطرق الى الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية لأهمية الافصاح عن المعلومات فيها.

وقد اثبت النظام الاسلامي فعاليته في ظل الازمة المالية الراهنة وفي هذا الوقت بدأت معظم الدول تتبنى الفكر الاقتصادي الاسلامي باعتباره طوق النجاه للخروج من الازمات المالية, ومن هذه الدول, بريطانيا التي قامت بدراسة ابرز ملامح نظام الصرافة الاسلامي وتطبيقه, وكذلك الولايات المتحدة التى قامت بتخفيض معدل الفائدة ليصبح صفرا. وهذا مؤشر على تطبيق المبادئ الاسلامية في الاقتصاد وان اختلفت المسميات (زغدار, 2009).

و السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي تمتاز به الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية وما هي درجة افصاح هذه الشركات عن المعلومات الاختيارية في قوائمها المالية وما هي العوامل المؤثرة في هذا الافصاح؟.

وتتضمن الشركات المتعاملة بالشريعة الاسلامية طبقا لهذه الدراسة ما يلي:

1- الشركات التي تشير اسماؤها الى تعاملها طبقا للشريعة الاسلامية مثل البنوك الاسلامية.

2- الشركات المتعاملة بنظام المرابحة والتأجير التمويلي.

3- الشركات المستثمر بها من قبل البنك الاسلامي الاردني بحيث يعتبر البنك الاسلامي الاردني من اهم وابرز الشركات المساهمة الاسلامية في بورصة عمان.

4- الشركات التي تفصح بانها لا تتعامل مع الفوائد الربوية في عمليات البيع والشراء.

5- الشركات التي تفصح ضمن غاياتها عن تعاملها طبقا للشريعة الاسلامية.

6- الشركات التي تظهر في تقاريرها السنوية مخصصا للزكاة.

1-2 مشكلة الدراسة:

ان الحصول على معلومات دقيقة وحساسة اصبحت من الامور المهمة لدى رجال الاعمال والمستثمرين التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات, والاثار المهمة لهذه المعلومات على السوق الذي تعمل به الشركات والمسائل التي تواجهه, وان النظام المالي الاسلامي يقوم على مبدأ الشفافية وعدم اخفاء المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمرين.

وبعد الاطلاع على الدراسات التى ركزت على الافصاح الاختياري والاساليب المختلفة في قياس الافصاح الاختياري, سوف تقوم هذه الدراسة بالتعرف على مدى تطبيق الافصاح الاختياري في الشركات المتعاملة بالشريعة الاسلامية في بورصة عمان حيث انه بحسب علم الباحث لا يوجد دراسات عربية بشكل عام وأردنية بشكل خاص تقيس مستوى الافصاح الاختياري في هذه الشركات.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو مدى الإفصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة العامه الأردنية المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية ؟وما هي العوامل المؤثرة عليه؟.

1-3 اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقق الاهداف التالية:

- قياس مدى الافصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة المتعاملة بالشريعة الاسلامية في بورصة عمان.
- التعرف على أهم العوامل المؤثره على الافصاح الاختياري للشركات المتعاملة طبقا للشريعةالإسلامية حيث سيتم فحص مدى تأثير كل من العوامل التالية على الافصاح الاختياري لهذه الشركات (حجم الشركة, حجم شركة التدقيق, نوع القطاع, ملكية الشركة, الرفع المالي).
- مدى الاختلاف في عملية الافصاح الاختياري بين الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية والشركات الاخرى المدرجة في بورصة عمان .

1-4 اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من خلال تطبيقها على الشركات المساهمة المتعاملة بالشريعة الاسلامية و قياس مدى الافصاح الاختياري بها. حيث سيتم في هذه الدراسة الفصل بين الشركات الاسلامية وغيرها من الشركات ومن هذه النقطه تبرز اهمية هذه الدراسة.

تعتبر الجهات المستفيدة من هذه الدراسة: إدارة الشركات وذلك من خلال جلب مساهمين جدد وايجاد فرص تمويل خارجيه اما بالنسبة للمستخدمين الحاليين والمتوقعين والعملاء والموردين لهذه الشركات فيمكن الاستفادة من خلال تحديد الشركات الاسلامية للاستثمار بها وعدم الوقوع بالحرام والربا المنهي عنه بشريعتنا الاسلامية,اما بالنسبه للهيئات التي تضع المعايير الاسلامية فيمكن لهذه الهيئات ان تلزم هذه الشركات بالافصاح عن معلومات اسلامية اكثر داخل التقارير السنوية للشركات.

وتساهم هذه الدراسة في وضع تصنيف للشركات المتعاملة بالشريعة الاسلامية حيث لا يوجد تصنيف لها في هيئة الاوراق المالية في الوقت الحالي, وتكمن اهمية الدراسة ايضا برفد المكتبة الاردنية بنوع جديد من الدراسات لإثراء القارئ والاستفاده قدر الامكان منها.

1-5 مخطط الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول على النحو التالي:

يحتوي الفصل الأول على الإطار العام لهذه الدراسة من خلال التطرق الى المقدمة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ويحتوي ايضا على الاسس التي اعتمد عليها الباحث لايجاد عينة الدراسة وما هي المعايير لاعتبار ان هذه الشركة اسلامية ام لأ.اما الفضل الثاني فيتطرق الى الإطار النظري لهذه الدراسة, حيث تم التعريف بعملية الافصاح بشكل عام ومن ثم التعرف على الافصاح الاختياري و الاجباري بشكل خاص والفروقات بين هذين النوعين من الافصاحات, كما تم التطرق الى اهمية حوكمة الشركات في الاردن وما هي الجهات الداعمه لها, ولأهمية نظريات رأس المال تم التطرق الى عدة من النظريات التي لها علاقة بمدى الافصاح الاختياري, ويحتوي الفصل الثالث على أهم الدراسات العربية والأجنبية التي ارتبطت بموضوع هذه الدراسة, كما يتضمن هذا الفصل الفرضيات التي سوف تستخدم لقياس مستوى الافصاح الاختياري في هذه الشركات. اما الفصل الرابع فيتناول موضوع منهجية الدراسة ونموذج الدراسة حيث تم شرح متغيرات الدراسة بشكل بسيط والذي يبين اهمية هذه المتغيرات في التأثير على عملية الافصاح الاختياري في الشركات الاسلامية ومن ثم تم بيان اهم الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات, ويتناول الفصل الخامس جانب نتائج التحليل الإحصائي لهذه الدراسة واختبار الفرضيات حيث تم اختبار فرضيات الدراسة والمقارنة بين الشركات الاسلامية والشركات الاخرى وبيان الاختلاف في مستوى الافصاح بين تلك الشركات. بينما يتطرق الفصل السادس الى نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثانـي

الإطار النظري للدراسة

2-1 حوكمة الشركات في الاردن

2-2 الافصاح المحاسبي.

2-3 النظريات التي سوف تستخدم لتفسير الافصاح الاختياري.

تمهيد:

تناول هذا الفصل أهمية حوكمة الشركات و أهمية سوق راس المال في الاردن و خصائصه, والمشاكل والقيود التي تواجه الشركات بشكل عام سواء اكانت هذه الشركات اسلامية ام شركات اخرى, ومن ثم تم التطرق الى مشكلة عدم تماثل المعلومات وعدد من نظريات راس المال

2-1 حوكمة الشركات في الاردن:

شهد العالم في الفترة الاخيرة أزمات اقتصادية صعبة, نتج عنها ظهور ما يسمى بمفهوم حوكمة الشركات الذي بدورة ادى الى زيادة عمليات الافصاح وضبط الارقام الموجودة في القوائم المالية وزيادة شفافيتها (مارق, 2009). ويمكن تعريف حوكمة الشركات بانها مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة و المستخدمين الداخليين والخارجيين التي تقوم بضبط عمليات الشركة الداخلية وتقدم هيكلا مفصلا لاهداف الشركة والوفاء بالتزاماتها المستقبلية اتجاه الغير (ال غزاوي, 2010). كما عرفت دائرة مراقبة الشركات الاردنية حوكمة الشركات بانها " النظام الذي من خلاله توجه وتدار اعمال الشركة" (دليل قواعد حوكمة الشركات الاردنية).

اصدرت هيئة الاوراق المالية الاردنية " تعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق " وتضمنت هذه التعليمات على عده من المواد المهمة لضبط عملية الافصاح للشركات المساهمة الاردنية منها المادة (4) الفقرة (ب) القاضية باصدار التقرير السنوي لمجلس الادارة و الواجب تضمنه عده من الامور ومن ابرزها:

- وصف انشطة الشركة الرئيسية.

- وصف للشركات التابعه.
- الوضع التنافسي للشركة.
- درجة الاعتماد على الموردين والعملاء الرئيسيين.

كما نصت المادة (4) فقرة (ج) على الافصاح عن البيانات المالية السنوية للشركات بحيث تكون مدققة من مدقق حساباتها الخارجي.

و يوجد في الاردن ثلاثة مصادر لتشريع ضوابط التقارير المالية وهي على الشكل التالي:

اولا: قانون الشركات الاردني: فقد صدر قانون الشركات الاردني المعدل لسنة 2002, حيث يطلب القانون من الشركات المساهمة العامة بتحضير ونشر القوائم المالية وان تكون هذه القوائم المالية صحيحة وظاهرة بصورة عادلة للفترة التي حدثت فيها عمليات الشركة.

وهناك متطلبات اخرى يطلبها قانون الشركات بان مدقق الحسابات الخارجي يقوم بعملية التدقيق وفقا لقواعد التدقيق الدولية المتعارف عليها ومبادئ التدقيق العالمية .

وقد وضعت عقوبات كبيرة لكل من تسول له نفسه باعداد القوائم المالية بشكل غير صحيح .(دائرة مراقبة الشركات, قانون الشركات الأردني لسنة 2002)

ثانيا: التشريعات الخاصة بمهنة المحاسبة:حيث صدر قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 فقد شرع هذا القانون للمدققين القانونيين الموجودين في الاردن بعضوية اجبارية فيها وقد نتج عن هذا القانون تأسيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين(JACPA), وتهدف هذه

الجمعية الى تطوير كفاءة واستقلالية اعضائها وتطوير المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لتلبي احتياجات البلد منها, وعلى صعيد اخر فان قانون الاوراق المالية اعطى قوة اضافية للمحاسبين القانونيين بخصوص التدقيق على القوائم المالية حيث يجب ان يكون المدقق القانوني لديه ترخيص من مجلس مهنة تدقيق الحسابات Council of the Auduting Profession(CAP), وان يكون عضو في جمعية المحاسبيين القانونين الأردنيين.

ثالثا: التشريعات الخاصة ببورصة عمان والهيئات التابعة لها:

منذ عام 1997 بدأت الشركات الاردنية بتطبيق التعليمات الصادرة عن بورصة عمان والتي تتضمن معلومات خاصة بالافصاح وتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق وتهدف هذه التعليمات لتقديم معلومات هامة للمستثمر والتي لها علاقة بالقرارات الاستثمارية المتخذة من قبل المستثمر والتي توفر قدر كبير من الامان لبيئة استثمارية ناجحة وتعزز ثقة المستثمر بالاستثمار وتحقيق الشفافية في السوق وفق للمعايير الدولية, ومن اهم تلك القوانين التي ترتكز عليها عملية الافصاح في الاردن هو قانون هيئة الاوراق المالية الصادر عن الهيئة, وقد نصت تعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المادة (14) الصادرة عن هيئه الاوراق المالية بضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية واجبار جميع الشركات لديها باعداد بياناتها المالية وفقا لهدة المعايير. (بورصة عمان والهيئات التابعة لها).

2-2 الافصاح المحاسبي.

تحاول الشركات في كلمن الأسواق الصاعدة والمتقدمة أن تكون أكثر إفصاحاً ليس فقط في تقاريرها المالية, ولكن أيضاً حول أدائها في القضايا الرئيسية الاجتماعية والأخلاقية والبيئية.

وعند دراسة إطار الإفصاح وحدود هذا المفهوم يجب مراعاة جميع تلك المصالح المتنافسة, ومن أجل تعزيز الثقة في الأسواق، يجب أن يكون هناك إطارٌ كافٍلضمان الإفصاح بأسلوب دقيق وسريع، إلا أن هذا الإطار يكون عديم الجدوى بدون ضمان توازن المصالح بين المستثمرين وبدون الآليات المناسبة لتنفيذ متطلبات الإفصاح، ولذلك يمكن تقسيم الإفصاح إلى:

2-2-1 الإفصاح الإجباري.

على الرغم من اختلاف معايير الإفصاح بين البلدان في العالم الا أن معظم الدول تفرض على مصدري الأوراق المالية معلومات معينة حول نشاطها والعمليات التي تتم بها بما يضمن الحق المتساوي في الحصول على حد أدنى من المعلومات.فقبل الطرح الأولي للأسهم يجب أن توفر الجهة المصدرة للأسهم حداً أدنى من المعلومات للمستثمرين طبقاً لما يفرضه القانون أو القواعد المنظمة للسوق. وبعد أن تنتهي الشركة من عملية البيع الأولية، يجب أن تضع إطار للإفصاح الدوري يتم فيه مراعاة أن يتمكن أصحاب المصالح من تقييم استثماراتهم. وفي نفس الوقت إذا قامت الشركة بإصدار بيانات غير دقيقة، يكون عليها واجب تصحيحها فور اكتشافها.

2-2-2 الافصاح الاختياري.

يعتبر كل من الافصاح الاجباري والاختياري وسيلة فعالة لإيصال المعلومات الى المساهمين ومتخذي القرارات, حيث يعتبر الافصاح الاجباري متطلب إلزامي من قبل الهيئات المالية والتشريعيةالذي ينعكس على التقارير المالية, ويحق للقارئ الوصول الى هذه المعلومات المقرة من خلال القوانين والجهات التشريعية لتقييم اداء وفاعلية العمليات في الشركة (Yuen *et al*,2009).

يمكن تعريف الافصاح الاختياري عبارة عن امتداد للمعلومات الموجودة في التقارير السنوية التي تعكس الحقائق الاقتصادية للمنشأة باسلوب شفاف وذو دلالة.(Cooke, 1989)

وكما عرف (Wong & Simon(2001 pp.139 الافصاح الاختياري بأنه" إفصاح عن معلومات غير منصوص عليها من قبل الجهات التشريعية ", ومن هنا يتبين لنا ان الافصاح الاختياري مهم لجميع المستخدمين بحيث ان المعلومات الالزامية ليست كافية لعملية اتخاذ القرار المناسب من قبل المستخدمين و يتضح ذلك من خلال ما توصل اليه (Boesso & Kumar, 2007) الى ان هنالك عدم رضا عن الإفصاحالإلزامي للمعلومات في الشركات الايطاليةأدى الى طلب المساهمين والسوق المالي والمستخدمين للقوائم المالية لتقديم معلومات اختيارية شاملة اكثر عن الشركات.ويرى Eng & Mak,(2003) ان المحفز الاكبر للشركات للافصاح عن المعلومات الاختيارية اكثر ينطلق من وجهتين نظر, الاولى هي الابحاث التحليلية والثانية الابحاث التطبيقية, اما الابحاث التحليلية فركزت على جانب المنافسة بين الشركات واستخدام الافصاح بشكل عام والافصاح الاختياري بشكل خاص كمؤشر لقيمة الشركة في السوق المالي, اما من الجانب الاخر فان الابحاث التطبيقية ركزت على

اثر الخصائص الخاصة لشركات مثل حجم الشركة ونوع ادراج اسهم الشركة (سوق اول,سوق ثاني)وملكية الشركة والرافع المالي على عملية الافصاح الاختياري في تلك الشركات .

2-2-3 مفهوم الافصاح الاختياري

الافصاح الاختياري هو عبارة عن "افصاح عن معلومات غير منصوص عليها من قبل الجهات التشريعية(Cooke,1989 pp-173)" ويعرف ايضا بتقديم معلومات اضافية اكثر من المتطلبات القانونية الاعتيادية (Foster,1986). ويكون ذلك عن طريق الشركة التي تقدم هذه المعلومات الاضافية ليتم تلبية احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير السنوي (Meek *et al*, 1995) فهو يمثل معلومات اضافية تقدمها الشركات عن المتطلبات القانونية برغبة منها وبالتالي فانةيشمل حرص الادارة على تقديم معلومات مالية اضافية وغيرها من المعلومات لها علاقة باصحاب القرار.

ويعود سبب زيادة الاهتمام بعملية الافصاح الاختياري في الدراسات المحاسبية بتغيير نظرة المستخدمين الحاليين والمتوقعين للقوائم المالية والتقارير السنوية حيث تعتبر من المصادر الغنية بالمعلومات عن العمليات الحالية والسابقة للشركة, ويمكن اعتبارها ايضا من الوسائل المهمة في المساعدة في عملية اتخاذ القرار من قبل المستثمرين, فقد لوحظ ان القرارات المتخذة بناء" على هذه المعلومات تفوق الى حد كبير ما يقدمة الافصاح الاجباري فلذلك اصبحت عملية الافصاح الاختياري مهمة للمستخدمين (زغدار, 2009).

2-2-4 اهداف الافصاح الاختياري

تهدف عملية الافصاح الاختياري الى ما يلي:

1- توفير معلومات مهمة في التقارير السنوية وأي أمور محاسبية اخرى.

2- بيان العناصر التي لم يتم الاعتراف بها واقتراح مقياس مثالي لها.

3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر واتخاذ القرارات حول ما تم الاعتراف به وما لم يتم الاعتراف به من عناصر في القوائم المالية (مارق, 2009) .

2-3 النظريات التي سوف تستخدم لتفسير الافصاح الاختياري:

تعد قرارات هيكلة راس المال من القرارات المهمة لكل الشركات ليس فقط لتضخيم العائد على المستثمر بل ايضا لانه يؤثر على مواجهة الشركة للتحديات الاقتصادية والمنافسة الشديدة بين الشركات.

ان اكثر من عرف نظرية هيكلة رأس المال هما ميديغليانو وميلير (Modigliani & Miller, 1958) وفي اول مقاله لهما توصلا بان عدم وجود هيكلة رأس المال المثالي للشركة لايؤثر على قيمة الشركةحيث بنيت الفرضية على اساس ان السوق مثالي اي عدم وجود معوقات تحدد منمقدرة الشركات للوصول الى التمويل التجاري وبذالك توفر المعلومات بشكل يتيح لجميع المستخدمين من الاطلاع عليها, ومع ذلك فان سوق المال غير مثالي بحيث تحتاج الشركات الى الافصاح عن المعلومات لجب التمويل لها, اما في المقاله الثانية (Modigliani & Miller, 1963) توصلا الى

ان الشركات يجب ان تستخدم الدين بشكل كبير مهما استطاعت حتى يتسنى لها اخذ ميزة التخفيض الضريبي (Markopolulou & Papodopoulos, 2009).

سوف يتم التطرق الى عدد من النظريات التي سوف تستخدم تفسير عملية الافصاح الاختياري وهي:

2-3-1 نظرية الوكالة (Agency Theory):

يعود الاساس النظري لنظرية الوكالة لكل من (Jensen & Meckling, 1976)اللذان أشارا الى ان الفصل بين الادارة والمالكين قد يحفز الادارة لاستغلال ما تملكه من معلومات لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المالكين الذي يعود الى تعظيم ثروتهم من خلال زيادة قيمة الشركة في السوقو تزداد حده مشكلة الوكالة بتزايد حده مشكلة عدم تماثل المعلومات, وعلية فان عملية الافصاح قد تساهم في الحد من تكاليف هذه المشكلة وحدتها في السوق,وبينت نظرية الوكالة ان عملية الافصاح قد تختلف من فترة الى اخرى وذلك بسبب الفصل بين المديرين والمالكين وان التكاليف الناتجة عن هذه النظرية قد تزداد بازدياد الصراع بين المالكين المديرين.

قسم (Jensen & Meckling, 1976)هذه التكاليف الى ثلاثة اقسام:

1- تكاليف رقابية(Monitoring Cost): وهي مصاريف تنتج عن المالكين (Principl) للحد من فعالية المدير (Agent).

2- تكاليف العلاقات (Bounding Cost): وهي مصاريف تنتج للتأكد من ان المدير (Agent) لا يتخذ أفعال لا تصب في مصلحة المالكين (Principal).

3- الخسارة المتبقية (Residual Loss): وهي عبارة عن القيمة المكافئة للفرق في ثروة المالكين التي تنتج عن اختلاف بقرارات المديرين والمالكين. .

ان مشكلة الوكالة ظهرت بسبب حصول المديرين على معلومات فعالة عن الشركة قد لا تكون في متناول أيدي المالكين والمساهمين, فقد لوحظ من خلال دراسة (Haniffa & Cooke,(2002 ان التحكم العائلي في الشركات له علاقة سلبية مع كمية الافصاح الاختياري وقد دعمت هذه النتيجة من خلال اقتراحهم من ان العائلة المتحكمة في الشركة لا تحتاج الى معلومات اضافية لانهم بكل بساطة هم المدراء للشركة وباستطاعتهم الحصول على المعلومات بكل سهولة وهذا بدوره يؤدي الى تقليل نظرية الوكالة.

كما اشارت دراسة (Hanifa & Hafiz, (2005ان الشركات كبيرة الحجم التي يوجد فيها تنوع عالي من المساهمين يؤدي الى زيادة التكاليف الناتجة عن نظرية الوكالة في الشركة ومن هذا المنطلق ولتفادي هذه المشكلة والتقليل من التكاليف المترتبة على هذه النظرية من المتوقع ان يكون الافصاح الاختياري في الشركات كبيرة الحجم اكثر من الشركات الصغيرة.

وقد افترض(Jensen & Mackling, (1976 ان نظرية الوكالة تقدم ادوات للربط بين حوكمة الشركات وعملية الافصاح الاختياري ومن جهة اخرى فان حوكمة الشركات تهدف للحد من نظرية الوكالة وذلك باتخاذ المديرين القرارت التي تصب في مصلحة المالكين وثروتهم. لذلك فان هنالك علاقة ايجابية بين مستوى الافصاح الاختياري مرتبطة مع حوكمة الشركات .

2-3-2 نظرية الاشارة (Signaling theory):

اصبح الافصاح الاختياري حاجة ماسة وعنصر من عناصر الرقابة على اعمال المنشأة من الاطراف الخارجية بعد الانهيارات والافلاسات التي تعرضت لها كبرى الشركات في العالم, وان عدم الشفافية في المعلومات المنشورة عن الشركات كان من اهم الاسباب التي ساعدت على وجود الازمة المالية التي حدثت في العالم والتي اوضحت مدى اهمية الافصاح عن المعلومات بشتى اشكالها(Mitton,2002). ومن خلال ذلك نستطيع القول انه كلما زاد الافصاح في المعلومات التي تنشرها الشركة كلما زادت الثقة في اسواق المال في اي دولة (Bushman& Smith, 2000) و(Groom *et.al*, 2004).

قام Ross(1977) بتطوير نظرية مؤشر هيكل رأس المال التي ارتكزت على مشكلة مفادها المعلومات غير المتناظرة (Asymmetrical Information)وهي عباره عن معلومات لها علاقة مباشرة بعمليات الشركة تحتفظ بها جهه معينة عن دون الاجهات الاخرى, ومن هنا أتت نظرية الاشاره للتقليل من هذه الفجوة في معرفه المعلومات. وكان نموذج الدراسة يقوم على اساس فكرة ان الادارة العليا لديها معلومات داخلية مهمة تقوم بارسالها الى المستثمرين وهذا بدوره سوف ينعكس على سعر السهم للشركة.

كما تبين لدراسة Ross(1977) ان المدراء غالبا يستغلون هيكل راس المال لارسال اشارة عن ربحية وكفاءة الشركة والمخاطر التي تتعرض لها الشركة وتأثيرها على قرارات المستخدمين الخارجين .

وبحسب دراسة (Haddad *et al*(2009 فقد توصلت الى ان زيادة عملية الافصاح الاختياري يؤثر ايجابيا على سعر السهم في السوق الاردنية حيث ان هذه الافصاحات ترسل اشارة لمستخدم البيانات المالية والتقارير السنوية بحسن ادارة الشركة والكفاءة والفاعلية في عملياتها وهذا من جهة يدعم نظرية الاشاره.

اما في اليونان فقد توصل(Latridis & Alexakis, (2012 الى ان الشركات التي تقدم معلومات محاسبية اختيارية تكون قد حققت ارباح عالية انعكست على معدل العائد على السهم وان هذه الربحية قد تشجع الشركات للافصاح عن معلومات محاسبية اختيارية اكثر غير مطلوبة من الجهات التشريعية وذلك لتبين الاداء المالي العالي وحسن الادارة. وبناء" عليه فان الشركات التي تحقق ارباح عالية من المتوقع ان تفصح عن معلومات اختيارية اكثر,كما ان الشركات التي لديها نسب نمو عالية مرشحة للافصاح اكثر من غيرها من الشركات لتبين هذه الاخبار الجيدة للمستثمرين بشكل عام وانها مرتبطة بالادارة الجيدة والاداء الفعال, على العكس تماما من الشركات التي لها نسب نمو سلبية التي تخفي هذه المعلومات من خلال الافصاح عن معلومات اختيارية اقل.

(Ismail & Chandler, 2005)

3-3-3 نظرية اصحاب المصالح (Stakeholder Theory) :

في الوقت الراهن اصبح هنالك ضغوطات كبيرة على الشركات من قبل العديد من الاطراف مثل العملاء, المنظمات المهنية, والعاملين بهذه الشركات حيث قاموا بمساءلة شركاتهم عن تقاريرها السنوية حيث طالبوا بزياده عملية الافصاح الاختياري عن تلك المعلومات الاجبارية والتي تتجاوز

المعايير والانظمة كما ان الشركات التي بحاجة الى تمويل ستضطر الى تقديم معلومات اضافية عن عملياتها السابقة من تلك التي يتطلبها معايير العرض والافصاح(Meek & Gray, 1995).

وكان (Freeman, 1984) اول من اوجد نظرية "اصحاب المصالح"وبين اهميتها في المجالات الادارية.

ولقد ركز ايضا على العلاقة بين المنشأة والبيئة المحيطة بها وما هي ردود أفعال المنشأة في ضل هذه البيئة, ولقد عرف هذه النظرية "بانها اي مجموعة او شخص له المقدرة على التأثير والتأثر في انجازات و اعمال المنشأة " ومن هنا يتبين لنا ان هذه النظرية تركز بشكل اساسي على المستخدمين الخارجيين والمحتملين بشكل عام وليس فقط المساهمين الحاليين(Freeman, 1984).

ومن اهم الاسئلة التي اشارت اليها النظرية:ما هي اهداف المنشأة؟ وما هي مسؤولية المنشأة للإطراف التي لها علاقة بأعمالها.

وفي العديد من الدول بدأت بتطوير إعمالها وإدارتها وعمليات الافصاح المرتبطة بها انسجاما مع نظرية اصحاب المصالح مع الشركات, وقد قدمت امثلة على كيفية ان مديري الشركات استفادوا من المعنى المراد من نظرية "أصحاب المصالح وكيفية استغلالها لخلق بيئة عمل مثالية تنسجم مع متطلبات الافصاح .

ومنها أصبح لمديري تلك الشركات القناعة بأهمية هذه النظرية والعلاقة مع الأطراف التي تهتم باعمال الشركة من خلال عمليات الإفصاح وانها عامل مهم للنجاح في تلك الشركات, ويؤكد (Key, 1999) ان نظرية أصحاب المصالح من اهم النظريات التي تبين سلوك المنشأة,وبالتالي فان اغلب

الدراسات تركز على دراسة العلاقة بين الافصاح الاختياري وخصائص المنشأة مثل الحجم ورأس المال والربحية وملكية الشركة وعمرها. وتبين ان هنالك علاقة ايجابية بين كمية المعلومات المفصح عنها وخصائص المنشأة من خلال تلك الدراسات فمثلا المنشآت كبيره الحجم تقوم بالإفصاح بشكل تفصيلي اكثر عن المعلومات المالية وغير المالية.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

تمهيد:

تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات, سواءاً كان ذلك على الصعيد المحلي أم على الصعيد العالمي, وتم فصل الدراسات العربية عن الأجنبية كما تم ترتيب الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمني بدءاً من الأقدم تاريخاً.

1-3 الدراسات العربية:

1- دراسةأبو حمام(2009) .

" أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادره الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عددها (150) من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية, حيث استخدم الباحث معامل الإنحدار في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وأن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل ايجابي على تحسين الشركات واستمراريتها نحو تحقيق اهدافها.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة و العمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة.

2- دراسة مارق (2009) .

"قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير الماليةللشركات المساهمة السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية لعام 2005م لـ (52) شركة مساهمة سعودية, حيث استخدم الباحث مؤشر افصاح مكون من (60) عنصراً تمثل العناصر الأساسية لمستوى الإفصاح الإختياري لدى الشركات المساهمة السعودية.

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة انه يوجد رغبة لدى الشركات المساهمة السعودية في الإهتمام بالإفصاح الإختياري وبالتالي تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية وإختيارية زيادة على المعلومات الإختيارية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح السعودي.

وقد أوصت الدراسة بزيادة اهتمام هيئة المحاسبين السعوديين وهيئة سوق المال بالإفصاح الإختياري, ومنح حوافز للمديرين لتشجيعهم على الإفصاح الإختياري.

3- دراسة الحسن (2009) .

"الإفصاح الإختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الإختياري في تقارير الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وبيان العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح الإختياري في هذه الشركات واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان في السوق الأول والثاني والبالغ عددها (272) ما عدا البنوك وشركات التامين حيث اخذ عينة عشوائية مكونة من (67) شركة مدرجة في السوق الأول والثاني. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى:

- وجود إفصاح اختياري في الشركات الأردنية المدرجة حيث بلغت درجة الإفصاحالإختياري (36.64%).
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري وحجم الشركة وما بين الإفصاح الإختياري وبين حجم مكتب التدقيق والرفع المالي وهيكل الملكية.

- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إفصاح الشركات المدرجة في السوق الأول والشركات المدرجة في السوق الثاني.

كما وأوصت الدراسة الجهات المختصة بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الإختيارية وخاصة المتعلقة بالمعلومات المستقبلية.

4- دراسة شراطي (2010) .

"الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية ومحدداته: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية وأثر عوامل الحوكمة على درجة الإفصاح على الشركات الصناعية حيث اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي مستخدمة عينة من التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات الصناعية الأردنية وعددها (64) شركة لسنة 2008.

ولقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أنمستوى الإفصاح الإجباري عن حوكمة الشركات مرتفع ومتقارب بين الشركات إلا أنه غير مكتمل كماأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح لدى شركات العينة.

اما مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات منخفض ومتفاوت بين الشركات.

وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ عدداً من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدراسة.

5- دراسة آل غزوي (2010).

"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية, وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية و نموذج الإنحدار المتعدد لتحليل مؤشر الإفصاح لـ (89) شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية.

وقد لخصت نتائج الدراسة إلى أن هناك تفاوت في مستوى الإفصاح عن القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية, كما تبين ان أعلى مستوى افصاح في القوائم المالية هو لقطاع الإسمنت وأقل مستوى ا فصاح في القوائم المالية هو لقطاع الفنادق والسياحة, كما وجد ايضا ان هنالك علاقة إيجابية بين إستقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح.

وكان من أهم التوصيات زيادة الدور الرقابي من قبل الجهات المنظمة للشركات المساهمة العامة من خلال إلزام الشركات بتطبيق لائحة حوكمة الشركات وزيادة الوعي لدور لجنة المراجعة وأهميتها في الشركات المساهمة العامة.

2-3 الدراسات الاجنبية:

دراسة Cooke (1989) .

Voluntary Corporation Disclosure by Swedish Companies.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى وجود ارتباط بين عدد من المتغيرات ومدى الافصاح الاختياري, وكانت عينة الدراسة من الشركات السويدية المدرجة في بورصه ستوكهولم والشركات غير المدرجة, والتوصل الى فيما اذا هنالك اختلاف بين سلوك الشركات في الافصاح عن المعلومات الاختيارية المدرجة وغير المدرجة, وكانت المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة (الادراج في السوق, المبيعات السنوية, مجموع الاصول, عدد المساهمين, وجود شركه أم ونوع القطاع).

تلخصت نتائج الدراسة بان المتغيرات الاكثر تأثيرا في الافصاح الاختياري هو المتغير المستقل (حالة الإدراج), ويعود السبب الى وجود تشريعات تضبط عملية الافصاح في بورصة ستوكهولم وايضا ان الشركات العالمية تلتزم بتشريعات خارجية كثيرة تضبط عملية الافصاح. وان الشركات الصناعية تفصح عن معلومات اختيارية اكثر من الشركات التجارية.

دراسة Meek *et al*.(1995)

Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures By U.S., U.K. And Continental European Multinational Corporations

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين مجموعة العوامل مثل:حجم الشركة, دولة الشركة, الوضع القانوني للشركة, ونوعية الصناعة في مجموعة من الشركات البريطانية والأمريكية. وأظهرت نتائج الدراسة ان الشركات كبيرة الحجم يكون لديها مستوى الافصاح الاختياري أعلىمن الشركات صغيرة الحجم وقد

عزت الدراسة السبب الى القدرة المالية لتلك الشركات في الصرف على تقديم معلومات اختيارية قوية يعتمد عليها.

اضافة الى ذلك فان الشركات الكبيرة تمتلك عدد كبير من المساهمين والمالكين الذين هم بحاجة لمعلومات زيادة عن التي يتتطلبها القوانين. وقد تطرقت الدراسة الى الشركات ذات الصناعة الحساسة مثل شركات البتروكيماويات والنفط والتعدين التي يكون مستوى الافصاح لديها مرتفع. كما ان بلد الشركة ووضعها القانوني وربحيتها من العوامل التي تؤثر في الافصاح ولكنها تتفاوت فالشركات الاوروبية تفصح اكثر من الامريكية.

دراسة Sean *et al*. (2001)

Nonfinancial Disclosures Across Anglo- American Countries.

هدفت هذه الدراسة الى قياس مستوى الافصاح الاختياري في الشركات الامريكية والكندية والاسترالية حيث كانت عينة الدراسة مكونة من 192 شركة. حيث ركزت الدراسة على المعلومات الواردة في"قائمة الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية" كما قسم الباحثون هذه المعلومات الى معلومات ذات مخاطر ومعلومات الفرص المستقبلية ومعلومات خطط الشركة المالية وايضا تم اخذ بعض المقاييس غير المالية فيها.

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1-الشركات كبيرة الحجم تفصح اختياريا اكثر من الشركات الصغيرة.

2-الشركات العالمية "التي لديها فروع خارج بلدها الاصلي " تفصح اختياريا اكثر من الشركات المحلية.

3-هنالك تباين في مدى الافصاح الاختياري بين الدول التي تمت الدراسة بها.

4- الشركات ذات الصناعات الدقيقة والمعقدة تفصح اختياريا اكثر منها في باقي الشركات.

دراسة(2002) Chau and Gray

Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore.

هدفت هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين هيكل رأس المال ومدى الافصاح الاختياري في هونج كونج وسنغافورة حيث تم اخذ خليط من الشركات المساهمة العامة في بورصات هذه الدول للتعرف على الاختلاف في مدى الافصاح الاختياري بها.

وقد فسرت هذه الدراسة الافصاح الاختياري عن طريق التعرف على مفهوم نظرية الوكالة والاسباب المؤدية الى نشوء هذه النظرية وعلاقتهما بحوكمة الشركات الذي بدورة يؤثر على عملية الافصاح في تلك الشركات .

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نوع ملكية الشركة ومدى الافصاح الاختياري حيث تم تصنيف الملكية الى شركات ذات ملكية اجنبية, وشركات ذات ملكية محلية, وشركات ذات ملكية عائلية.

دراسة *Dulacha .et. al* (2006) .

Factor Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan Companies.

هدفت هذه الدراسة الى قياس الافصاح الاختياري في الشركات المدرجة في سوق نيروبي المالي من عام 1992 الى عام 2001, وتم تطبيق هذه الدراسة على (43) شركة واستخدم مؤشر افصاح مكون من (47) عنصر .

تم قياس الافصاح الاختياري من خلال عدة عوامل مستقلة منها اسلوب حوكمة الشركات المتبع في كينيا و ملكية الشركة و قسمت الى عدة اقسام منها: تركز الملكية, الملكية الاجنبية وملكية المؤسسيين وخصائص الشركة العامة مثل حجم الشركة والربحية والرفع المالي .

توصلت الدراسة الى عدة من النتائج منها:

وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح الاختياري وحوكمة الشركات وايضا مع ملكية الشركة وقد تبين ايضا ان علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين لجنة التدقيق والملكية الخارجية ومستوى الافصاح الاختياري.

ان الشركات الكبيرة الحجم والتي لديها ديون كبيرة تفصح اختياريا اكثر. على العكس من المتغيرات (الربحية والسيولة ونوع المدقق الخارجي) فقد تبين عدم وجود اي دلالة احصائية بين هذه المتغيرات ومستوى الافصاح الاختياري في الشركات الكينية. تعتبر هذه الدراسة من اهم الدراسات التي تقيس مستوى الافصاح الاختياري في الشركات الكينية .

دراسة Hossain & Hammami (2009)

Voluntary Disclosure in The Annual Reports of An Emerging Country: the Case of Qatar.

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى الافصاح الاختياري ل (25) شركة مساهمة في سوق الدوحة المالي, وايجاد علاقة بين المتغيرات الموجوده في الدراسة(عمر الشركة, حجم الشركة, تعقيد الشركة, الاصول المتواجدة والربحية) وعلاقتها مع الافصاح الاختياري.

وتوصلت الدراسة ان عامل ربحية الشركة لا يؤثر على مدى الافصاح الاختياري على العكس من المتغيرات الاخرى التي لها تأثير على الافصاح الاختياري مثل عمر الشركه وحجمها, وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر افصاح تكون من (44) عنصر لقياس مدى الافصاح الاختياري في الشركات القطرية المساهمة.

دراسة *.et. al* Yuen (2009)

A Case Study of Voluntary Disclosure by Chines Enterprises.

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى تأثير الملكية في الشركات, حوكمة الشركات, العوامل الخاصة للشركات على الافصاح الاختياري لدى الشركات المدرجة في سوق شنغهاي المالي في الصين. و ركزت هذه الدراسة على الملكية في الشركات لتقسمها الى عده اقسام منها: تركيز الملكية, ملكية الدولة او الشركات و الملكية الفردية. اما العوامل الخاصة لشركات منها: حجم الشركة, الرافع المالي, الربحية و نوع القطاع. اما عينة الدراسة فقد تكونت من (200) شركة مدرجة في سوق شنغهاي المالي وقد استخدم مؤشر افصاح لقياس الافصاح الاختياري مكون من (51) عنصر.

ومن ابرز ما توصلت اليه هذه الدراسة ان الملكية الفردية و وجود لجان تدقيق و حجم الشركة و الرفع المالي لة تأثير مباشر على مدى الافصاح الاختياري لدى عينة الدراسة.

دراسة *et .al* Haddad. (2009)

Voluntary Disclosure and Stock Market Liquidity: Evidence From Jordanian Capital Market.

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة الاردنية الغير مالية ومن ثم دراسة تأثير الافصاح الاختياري على سيولة سوق الاسهم لهذه القطاعات, وقد تم استخدام مؤشر افصاح مكون من (62) عنصر لقياس مدى الافصاح الاختياري وكانت عينة الدراسة تتكون من (60) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي في عام 2004.

وقد توصلت الدراسة الى ان اغلب الشركات في هذه الدراسة تفصح اختياريا بنسبه 28%. اما بنسبة الى سيولة سوق الاسهم فقد توصلت الدراسة الى ان زيادة في عملية الافصاح الاختياري يؤثر ايجابيا على زيادة السيولة في سوق الاسهم.

وتبين هذه النتيجة ان الافصاح الاختياري هو عامل مهم في رفع سيولة سوق الاسهم وهذا يدعم ايضا نظرية المؤشر في الاسواق المالية .

دراسة (2009) Jaing & Habib

The Impact of Ownership Concentration on Voluntary Disclosure Practices in NewZealand.

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر تركز الملكية في الشركات على الافصاح الاختياري في نيوزلندا, وقد تم تقسيم الملكية ال ثلاثة انواع: ملكية مؤسسات مالية, ملكية الادارة, ملكية الحكومة وملكية من شركات اخرى. كما تم ادخال عوامل اخرى مثل حجم الشركة, الرفع المالي و وكثافة الاصول.

تم استخدام مؤشر افصاح مكون من (39) عنصر لقياس الافصاح الاختياري طبق على (116) شركة.

وقد توصلت هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين افصاحات لدى ملكية المؤسسات المالية على تركز الملكية وتوصلت ايضا الى ان كفاءة كبار المساهمين في الشركات تختلف مع شدة تركز الملكية.

واظهرت الدراسة ان تركز الملكية على الافصاح الاختياري ليس منتظم وان هناك انواع اخرى من الملكيات تستطيع ان تؤثر على عملية الافصاح الاختياري بشكل اكثر فاعلية.

وتعزز نتائج هذه الدراسة على اهمية التفريق بين انواع الملكيات للشركات اثرها الحقيقي على عملية الافصاح الاختياري.

دراسة Ousama & Fatima (2010)

Factors Influencing Voluntary Disclosure: Empirical Evidence FromShariah Approved Companies.

هدفت هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين مدى الافصاح الاختياري والخصائص الخاصة للشركة مثل حجم الشركة وملكية الشركة وشركة التدقيق ونوع القطاع.

طبقت هذه الدراسة على الشركات في بورصة ماليزيا المتعاملة بالشريعة الاسلامية (SHAC) وتم استخدام مؤشر افصاح بلغ عدد عناصره (54) طبق على (50) شركة اسلامية في بورصة ماليزيا .

وكانت عمليات الافصاح في هذه الدراسة كما يلي: افصاحات بشكل عام, افصاحات اجبارية وافصاحات تخص البورصات الاسلامية الماليزية.

وبينت نتائج الدراسة ان حجم الشركة مرتبط بشكل كبير بعملية الافصاح الاختياري لكل مستويات الافصاح الثلاثة اما بالنسبة الى ملكية الشركة فقد اظهرت النتائج بوجود علاقة ذات دلالة احصائية مع مستوى الافصاح في الافصاح العام والافصاح الاجباري.

اما بالنسبة الى نوع شركة التدقيق ونوع القطاع فهناك علاقة ذات دلالة احصائية مع مستوى الافصاح في الافصاحات التي تخص البورصات الاسلامية.

ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ان الشركات غير الصناعية تفصح اختياريا اكثر منها في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة ماليزيا المالية.

دراسة AL-Rawashdeh, Hamzh (2010)

"Determents Of Voluntary Disclosure An: Empirical Investigation On Jordanian Public Company".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المحددات التي تؤثر على عملية الافصاح الاختياري في الشركات المدرجة في بورصة عمان لعام (2008), حيث استخدم الباحث مؤشر افصاح مكون من

(29) عنصر, وتم ادخال العديد من المتغيرات المستقلة في الدراسة ومنها: ملكية الشركة, ملكية الحكومة, الملكية الفردية, و تركيبة مجلس الادارة ومن ثم قياس اثر هذه المتغيرات على مستوى الافصاح الاختياري, وكان من ابرز نتائج التي توصلت لها الدراسة مايلي:

- تزداد عملية الافصاح الاختياري كلما انخفضت ملكية الإدارة وزاد اعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
- اظهرت الدراسة ان الشركات كبيرة الحجم تفصح عن معلومات اختيارية اكثر منها في الشركات صغيرة الحجم.
- ان الشركات الاردنية تتبنى عملية الافصاح الاختياري بطرق عده منها الافصاح عن المعلومات الاستراتيجية, الافصاح عن معلومات مالية وغير المالية.

دراسة D dmico & Biscotti (2013).

"*The Influence of Market and Company Characteristics on Voluntary Disclosure".*

هدفت هده الدراسة لتحديد مستوى الافصاح الاختياري خلال فترة الأزمة المالية العالمية في سوق ميلان للاوراق المالية, حيث قام الباحثان بوضع مؤشري افصاح الاول مؤشر عن الاداء العالمي للشركات ياخذ بعين الاعتبار كم ونوع الافصاح, اما المؤشر الثاني فهو مؤشر كمي محلي للافصاح الاختياري حيث قام الباحثان باخذ العديد من المتغيرات المستقلة من ابرزها: حجم الاصول, عدد العمال, الرفع المالي, نسبة التداول, شركة التدقيق,

والتوزيعات النقدية. اما عينة الدراسة فتكونت من (154) شركة مساهمه عامة مدرجة في بورصة ميلان للاوراق المالية, واظهرت الدراسة العديد من النتائج من اهمها:

- وجود علاقة ايجابية بين عدد العمال, وسياسة توزيع الارباح ومستوى الافصاح العالمي.
- وجود علاقة سلبية بين الحصص المملوكة من قبل الادارة العليا(غير المستقلين) ومستوى الافصاح العالمي.
- وجود علاقة ايجابية بين عدد العمال, وسياسة توزيع الارباح, والاصول غير الملموسة مع مستوى الافصاح الاختياري الكمي المحلي.

6-1 ما يميز هذه الدراسة:

هناك الكثير من الدراسات التي قامت بدراسة الافصاح الاختياري والعوامل المؤثره عليه ولكن في هذه الدراسة سوف يتم اخذ عينة الدراسة من الشركات المتعاملة طبقا لشريعة الاسلامية ومقارنتها مع الافصاح الاختياري في الشركات الاخرى كما يتميز مؤشر افصاح هذه الدراسة بعدم وجود اي عنصر اجباري حيث تم الرجوع الى قانون هيئة الاوراق المالية الصادر عن الهيئة مادة 4 فقره ب .

الفصل الرابع:

منهجية الدراسة

4-1 مجتمع وعينة الدراسة

4-2مصادر جمع البيانات

4-3 نموذج قياس الإفصاح الاختياري

4-4 متغيرات الدراسة

4-5 نموذج الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضا لمنهجية الدراسة من خلال استعراض المراحل والخطوات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في تحديد مستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية واختبار العوامل المحددة له للسنوات2010 و2011، حيث سيتم التطرق الى مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة, ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

4-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الاردنية المتعاملة طبقاللشريعه الاسلامية والبالغ عددها لعام 2010 و2011 (28 شركة) وفي هذه الدراسة ايضا سوف يتم اخذ عينة من الشركات الاخرى في بورصة عمان بنفس عدد الشركات الاسلامية في عينة الدراسة,حيث تم اختيار هذه الشركات طبقا لحجم اصول الشركات الاسلامية ونوع القطاع العاملة به ومقارنة مدى الاختلاف بالافصاح في هذه الشركات عنها في الشركات الاسلامية.

4-2مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركات والمنشورة على المواقع الالكترونية لهيئة الأوراق المالية ودليل الشركات لسنة 2010 , 2011، إضافة إلى موقع بورصة عمان للحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة كما تم الرجوع إلى مكتبات الجامعات الأردنية للحصول على الكتب والمراجع والدوريات المتعلقة بالموضوع وهذا لتغطية الجانب النظري للدراسة. كما تم الإعتماد على شبكة الإنترنت وقواعد البيانات للحصول على الدراسات والمقالات الأجنبية المنشورة في

المجلات العالمية التي تناولت موضوع الدراسة. وسيتم الاعتماد ايضا على مجموعه من القوانين الصادرة عن هيئة الاوراق المالية لعام 1997 لتحديد البيانات الاختيارية المفصح عنها.

4-2-1 طرق التحليل الاحصائي:

استخدمت الدراسة العديد من الطرق القياسية لتقدير معدلات الانحدار واختبار الفرضيات, حيث اعتمدت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) والتي يمكن تقديرها باستخدام اما اسلوب الاثر الثابت (Fixed Effect Model) او اسلوب الاثر العشوائي (Random Efeect Model)

4-3 مؤشر الافصاح:

لقد تم اتباع الخطوات التالية لتحديد مدى الافصاح الاختياري للشركات الاسلامية باستخدام مؤشر الافصاح حيث:

اولا: بما ان عينة هذه الدراسة تقوم على التنوع العالي بين قطاعات الشركات حيث يوجد هنالك شركات اسلامية في مجال البنوك والصناعة والخدمات والتأمين لذلك سوف يتم بناء نموذج موحد لقياس مدى الإفصاح الاختياري لتلك الشركات وذلك على اختلاف قطاعاتها حيث تم مراجعه العديد من الدراسات لاعتماد عناصر لمؤشر الإفصاح الاختياري و تمت مراجعه دليل الإفصاح للشركات المساهمة العامة الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية حيث تبين وجود عناصر في مؤشرات الإفصاح للدراسات السابقة بكونها إجبارية وذلك استنادا إلى المادة 4 فقرة (ب)من قانون الأوراق المالية لسنة 2002 لذلك تم الاستغناء عن هذه العناصر في هذه الدراسة.

(ALShattaratet.al,2010;Haddad.et.al,2009;Alrwashdeh.2010;Al-tahat&Ismail, 2009;Al- Akra.et.al, 2010)

وبناء علية تم تحديد عناصر مؤشر الإفصاح والتي بلغ عددها (31) عنصرا كما هو مبين في الملحق رقم (1).

ثانيا:تم مقابلة العناصر الموجودة في مؤشر الإفصاح ومقارنتها بالقوائم المنشورة لكل شركة على حده على إن يسجل للشركة واحد(1) بالنسبة للعنصر الموجود وصفر (0) بالنسبة للعنصر غير الموجود.

ثالثا: ثم إيجاد نسبة الإفصاح لكل عنصر على مستوى الشركات ككل, وذلك بقسمة عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على(31) وهي عدد العناصر الموجودة في قائمة الإفصاح الاختياري.

4-4 متغيرات الدراسة:

4-4-1 المتغير التابع:

مدى الإفصاح الاختياري.

المتغير التابع في هذه الدراسة هو مستوى الإفصاح الاختياري للشركات المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية في التقارير السنوية، وتم تطبيق مؤشر لقياس الإفصاح الاختياري على التقارير المالية السنوية للشركات المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2010و2011, حيث تم إعطاء الشركة قيمة (1) للبند المُفصَح عنه في تقريرها المالي السنوي، وقيمة (0) للبند غير المُفصَح عنه. وتم احتساب مستوى الإفصاح الاختياري عن بنود مؤشر الافصاح بتقسيم

مجموع ما تحصل عليه الشركة على إجمالي عدد البنود الواردة في مؤشر الإفصاح , حيث تم وضع فرضيتان لاختبار مستوى الافصاح الاولى " ***لا تقوم الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية في بورصة عمان بالافصاح الاختياري في التقارير المالية بشكل ملائم*** " اما الفرضية الثانية فهي تتعلق باختبار الفروقات في مستوى الافصاح وهي " ***لا يوجد فروقات في الافصاح بين الشركات الاسلامية عن غيرها من الشركات في بورصة عمان*** ".

2-4-4 المتغيرات المستقلة:

أولا: حجم الشركة

إن المتغير الأكثر ارتباطا بعملية الإفصاح الاختياري –استنادا إلى الدراسات السابقة– هو حجم الشركة(Foster, 1986) لذلك فان من المتوقع ان تفصح الشركات كبيره الحجم اختياريا أكثر من الشركات الصغيرة, ومن هنا أتت نظرية الوكالة لتدخل بشكل مباشر في متغير حجم الشركة, ومن المعروف إن الشركات كبيرة الحجم يكون هيكلها التنظيمي معقد ومن هذه النقطة يجب على الإدارةإن تفصح عن معلومات اختيارية أكثر لتقليل من هذه النظرية(Ousama & Fatima, 2010 ; Dulacha *et al*, 2006), وبشكل خاص فلقد افترضت هذه النظرية إن الشركات كبيرة الحجم لديها تكاليف إضافية أكثر ناتجة عن نظرية الوكالة (Jensen & Meekling, 1976; Leftwich *et al* 1981)ولتقليل من تبعات هذه النظرية يجب على الشركات كبيرة الحجم إن تفصح اختياريا أكثر من الشركات الصغيرة وعلية تتوقع الدراسة ان تكون العلاقة بين حجم الشركة والفصاح الاختياري علاقة ايجابية.

ويمكن قياس حجم الشركة بطرق مختلفة: معدلات الدوران, عدد المساهمين, مجموع الأصول, الموجودات الحالية, الموجودات الثابتة ورأس المال العامل, وتم الإشارة إلى هذه الطرق في العديد من الدراسات السابقة, منها دراسة (Cooke,1989) حيث استخدم معدلات الدوران وعدد المساهمين ومجموع الأصول لقياس حجم الشركة, وكما يرى نفس الباحث أنة لا يوجد معيار محدد لقياس حجم الشركة, فان جميع الطرق المذكورة تعتبر مهمة لقياس حجم الشركة (Cooke, 1992). سوف يتم قياس حجم الشركة في هذه الدراسة باستخدام القيمة اللوغارتمية لمجموع الأصول. وقد تم وضع الفرضية التالية لاختبار المتغير"**يوجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان**".

ثانيا: ملكية الشركة

هناك العديد من أنواع الملكية التي تم الرجوع لها في عدد من الدراسات التي تشرح ملكية الشركة, فعلى سبيل المثال (Dulacha, et al . 2006) استخدم عده أنواع من الملكية (الملكية الاجنبيه, الملكية الادارية و تركز الملكية) لقياس أثرها على الإفصاح الاختياري.

فقد اثبتت الدراسات الى ان هنالك علاقة عكسية بين ملكية الشركة ومدى الافصاح الاختياري بحيث كلما حصرت ملكية الشركة بافراد او فئة معينة من المستثمرين قل مدى الافصاح في تلك الشركات.(Dulacha *et al*, 2006)

وفي هذه الدراسة سوف يتم استخدام نوع (تركز الملكية) باعتباره النوع الأكثر شيوعا في الأردن ويعكس واقع هذه الدراسة بشكل ملائم, وسوف يتم اخذ المساهمين في الشركة الذين يملكون 5% فأكثر من مجموع الأسهم المصدرة. حيث وضعت الفرضية التالية لاختبار المتغير "**يوجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة احصائية بين ملكية الشركة ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان.**

ثالثا: شركة التدقيق

إن التدقيق على الشركات المساهمة العامة في الأردن يعتبر متطلب إجباري من اجل نزاهة القوائم المالية وتحميل الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية في التقرير السنوي, ولذلك يمكن أن تلعب شركه التدقيق دورا مهما في عملية الإفصاح, فإذا كانت شركة التدقيق من اكبر أربعه شركات في هذا المجال(Big Four), فان من المتوقع ان ينعكس ذلك على افصاحات الشركة (Dulacha *et al* , 2006).

حيث تعتبر شركات التدقيق الكبيرة أكثر المكاتب المهتمة بجودة المعلومات المحاسبية لأنها تمتاز بكفاءة الأداء وبتقديمها خدمات متميزة وعالية الجودة، وعليه فان الشركة التي يقوم أحد هذه المكاتب بتدقيقها من المتوقع أن ترتبط بمستوى إفصاح مرتفع، ويقاس حجم مكتب التدقيق بمتغير وهمي، حيث تعطى قيمة (1) إذا كان حجم مكتب التدقيق كبيراً، وقيمة(0) خلاف ذلك, وتم وضع الفرضية التالية لاختبار هذا المتغير"***يوجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية بين نوع شركة التدقيق ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان".***

رابعا: نوع القطاع.

يعتبر نوع القطاع من العوامل المهمة في عملية قياس مدى الإفصاح الاختياري, فحسب دراسة 1995 , Meek et al فأن نوع القطاع يؤثر على عملية الإفصاح لدى الشركات ومدى صله هذه المعلومات للقطاع, ويمكن إن تختلف درجة الإفصاح من قطاع إلى أخر فهناك قطاعات تفصح عن معلومات اكبر مما هو علية في قطاعات أخرى(Cooke, 1989), فعلى سبيل المثال فأن مصروفات البحث والتطوير تعتبر ذات صلة كبيره للشركات الموجودة في قطاع التكنولوجيا عنها في القطاعات الأخرى, إما الشركات الكيميائية فان منتجاتها وما يتعلق بإعمالها له خصوصية كبيرة ومن المفترض إن تفصح عن هذه المعلومات أكثر من غيرها من الشركات (Meek et al , 1995), ولذلك أصبح من الضروري على الشركات الموجودة في هذا القطاعات إن تبذل جهد في الإفصاح عن هذه المعلومات الاختيارية.

اما في هذه الدراسة فقد تم تصنيف الشركات الى شركات مالية (بنوك, وتأمين, وساطة مالية) وشركات غير مالية(صناعة, خدمات), وقد تم اعطاء قيمة (1) للشركات المالية و (2) للشركات غير المالية, حيث تم وضع الفرضية التالية" ***يوجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نوع القطاع ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان***"

خامسا: الرفع المالي

يعتبر الرفع المالي من المتغيرات المهمة لقياس مدى الإفصاح في الشركات, وبحسب نظرية الوكالة فان الشركات التي تملك ديون أكثر هي بحاجه للإفصاح عن المعلومات بشكل اكبر (Xiao&Yuan, 2007), وكما تبين في دراسة Jensen & Mackling(1976) فإن مشكله المتولدة عن نظرية الوكالة قد تفاقمت مع وجود حاملين للسندات واختلاف هيكلة رأس المال في الشركة.

وقد تم احتساب الرفع المالي وذلك بقسمة مجموع المطلوبات على اجمالي الاصول.

ويتوقع في هذه الدراسة ان تكون هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نسبة الرفع المالي و مدى الافصاح الاختياري, حيث تم وضع الفرضية التالية"***يوجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية بين الرفع المالي ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان***" .

وفيما يلي الجدول رقم (4-1) الذي يبين متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

الجدول رقم (4-1)

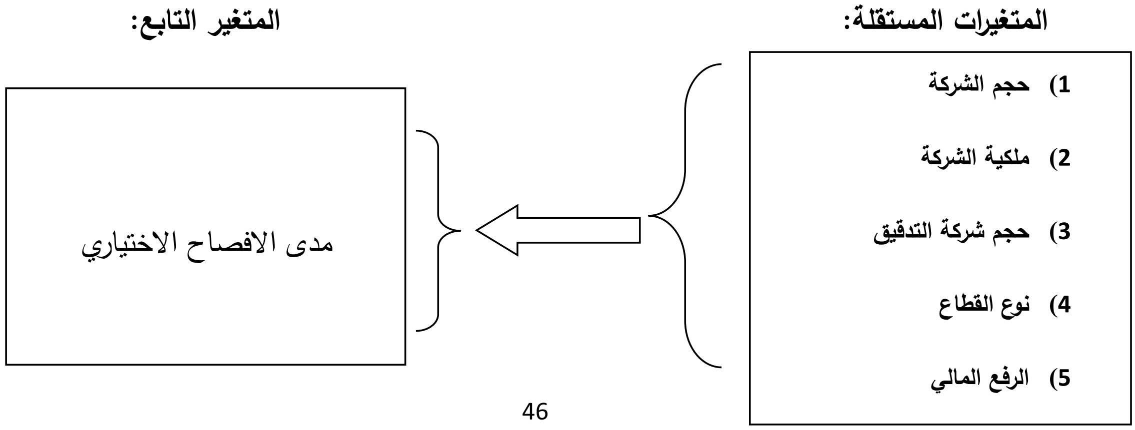
كيفية القياس للمتغيرات:

متغيرات الدراسة	كيفية القياس
حجم الشركة	عبارة عن اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي اصول الشركة
ملكية الشركة	عبارة عن مجموع حصص كبار الساهمين الذين يملكون 5% فاكثر من اسهم الشركة
حجم شركة التدقيق	هو عبارة عن حجم شركة التدقيق بحيث اذا كانت شركة التدقيق من كبرى شركات التدقيق في العالم تاخذ قيمة 1 غير ذلك تاخذ قيمة 2
نوع القطاع	تم تصنيف قطاعات الشركات بمالي (بنوك, تأمين, وساطة مالية) و غير مالي(صناعه, خدمات...)بحيث تاخذالشركات المالية قيمة 1 غير ذالك تاخذ قيمة 2
الرافع المالي	وهو عبارة عن نسبة المديونية الخاصة بالشركة ويمكن حسابها بقسمة مجموع المطلوبات على مجموع الاصول

المصدر: بورصة عمان, هيئة الاوراق المالية, مركز ايداع الاوراق المالية, التقارير السنوية.

4-5 نموذج الدراسة:

شكل (4-1):نموذج الدراسة



ويمكن عرض نموذج الدراسة و معادلة الانحدار كما يلي:

4-5 نموذج الدراسة:

$$EVD = \alpha + \beta_1 SZ + \beta_2 OWSTRC + \beta_3 INDTP + \beta_4 AUDIT + \beta_5 LEV + \varepsilon.$$

Where:

EVD= Extant of voluntary disclosure.

SZ = Firm Size.

OWSTRC= Ownership structure.

INDTP = industry type.

AUDIT = Audit firm.

LEV = Operating leverage.

E = error

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5-1 مدى الافصاح الاختياري.

5-2 الشركات الاسلامية.

5- 3 الشركات الاخرى.

5-4 المقارنة بين نتائج نموذج الدراسة للشركات الاسلامية والشركات الأخرى.

5-5 اختبار الفرضيات.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد:

بعد ان تم استعراض منهجية وخطوات الدراسة في الفصل السابق, جاء هذا الفصل ليتضمن عرض وتحليل و مناقشة اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. حيث سيتم عرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة و نتائج اختبار Variance Inflation Factor (VIF) بالاضافة الى تقدير نتائج معادلة الانحدار باستخدام Panal Data Ananlysis والذي يمكن تقديرة باستخدام اسلوب الاثر العشوائي Random Effect Model , واسلوب الاثر الثابت Fixed Effect Model . بعد ذلك سيتم عرض الاختبارات التي استخدمت للتأكد من مدى ملائمة البيانات لنموذج التحليل ومعادلة الانحدار ومن اجل اختيار اسلوب التحليل الافضل والاكثر ملائمة مع الدراسة فقد تم استخدام Hausman Test و اختبار Lagrange Multiplier Test (LM) .

كما سيتم مقارنة الشركات التي تعمل طبقا للشريعة الاسلامية مع غيرها من الشركات الاخرى المدرجة في بورصة عمان.

5-1 اولا : مدى الافصاح الاختياري:

لقد تم الاطلاع على التقارير المالية السنويةللشركات في عينة الدراسة لمعرفة مدى افصاحها الاختياري عن البنود التي وردت في مؤشر الافصاح , الملحق رقم (1) حيث تم التوصل الى متوسطات الافصاح لمجموعه الشركات الاسلامية والشركات الاخرى كما يبين الجدول رقم (5−1).

جدول رقم (5-1)

متوسطات الافصاح الاختياري لعينة الدراسة

	الشركات الاسلامية(28) شركة	الشركات الاخرى(28) شركة
متوسط الافصاح	%42.91	%43.66
الحد الاعلى	80.64	%74.19
الحد الادنى	%22.58	%19.35

يظهر من الجدول اعلاه ان متوسط الافصاح لدى الشركات الاسلامية والشركات الاخرى عبارة عن 42.91% و 43.66% على التوالي, حيث تعتبر هذه النسبة مقبول نظرا لمؤشر الافصاح المستخدم في الدراسة. اما بالنسبة للحد الاعلى في مستوى الافصاح لدى الشركات الاسلامية والشركات الاخرى فهو 80.64% و 74.19% على التوالي وهذا يدل على اهتمام هذه الشركات بالافصاح عن معلومات اختيارية يمكن ان يستفيد منها متخذ القرار. وكانت الشركات صاحبه الاحد الادنى من عملية الافصاح للشركات الاسلامية والشركات الاخرى هو 22.58% و 19.35% على التوالي حيث تعتبر هذه النسبة منخفضة جدا وهذا يدل على عدم اهتمام هذه الشركات بعملية الافصاح الاختياري في قوائمها المالية.

2-5 ثانيا: الشركات الاسلامية.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يستعرض هذا الجزء اهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية, واعلى قيمة وادنى قيمة, حيث يبين الجدول رقم (5−2) الوصف الاحصائي

للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة غير الوهمية للشركات التي تعمل وفق للشريعة الاسلامية (28شركة) وذلك عن السنوات 2010 و 2011.

جدول رقم (5-2)

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	العدد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القيم العليا	القيم الصغرى
حجم الشركةSizeLOG	56	.635	7.4	9.46	6.5
ملكية الشركة OWNS	56	.182	.570	.884	.128
شركة التدقيقAUDITF	56	.471	1.678	2	1
نوع القطاعINDTYP	56	.499	1.571	2	1
الرافع المالي LEVR	56	23.42	29.39	92.84	.42

ويلاحظ من الجدول رقم (5-2) ما يلي:

1. بلغ المتوسط الحسابي للوغارتم الطبيعي لحجم الاصول (7.4) بانحراف معياري (.635) حيث تدل هذه النسبة الى وجود تشتت عالي في بيانات الشركات مما يشير الى تفاوت في أحجام الشركات, بينما قدرت أعلى قيمة (9.46) في حين كانت اقل قيمة تمثل (6.56).

2. المتوسط الحسابي لملكية الشركة (.570) حيث بلغ الانحراف المعياري (.182) مما يدل على قرب النتائج من المتوسط الحسابي وقلة تشتت البيانات بينما قدرت أعلى قيمة (.88) في حين كانت اقل قيمة تمثل (.12).

3. يعتبر حجم شركة التدقيق من المتغيرات الوهمية في هذة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لحجم شركة التدقيق (1.678) بانحراف معياري (0.471) حيث قدرت أعلى قيمة (2) حيث كانت تدل هذه القيمة الى شركات التدقيق صغيرة الحجم, وبلغ عدد التكرارات (38) بنسبة (67.8%) في حين كانت اقل قيمة تمثل (1) والتي تدل على شركات التدقيق كبيرة الحجم بحيث كانت عدد التكرارات تساوي (18) بنسبة مئوية بلغت (32.1%) .

4. يعتبر المتغير الوهمي الثاني في الدراسة هو نوع القطاع حيث بلغ المتوسط الحسابي لنوع القطاع (1.57) بانحراف معياري (.499) حيث قدرت أعلى قيمة (2) والتي تدل على الشركات الغير مالية حيث بلغ تكرارها (16) بنسبة مئوية بلغت (57.1%) في حين كانت اقل قيمة تمثل (1) والتي تدل على الشركات المالية في الدراسة حيث بلغ تكرار الشركات (12) بنسبة مئوية بلغت (42.9).

5. بلغ المتوسط الحسابي للرفع المالي (29.39) حيث بلغ الانحراف معياري (23.42) وهي نسبة مقبولة نظرا لاستخدام الشركات مصادر تمويل خارجية حيث قدرت أعلى قيمة (92.84) في حين كانت اقل قيمة تمثل (4.2).

نتائج اختبار (VIF):

تعتبر مشكلة الارتباط المتعدد (Muliticollinearity) احدى المشاكل التي تواجه التقدير الاحصائي لمعاملات الانحدار وهذه المشكلة تنتج عن الارتباط القوي بين المتغيرات المستقلة والذي من الممكن ان ينتج عنه تشويه العلاقة بين احد من المتغيرين والمتغير التابع كما يؤدي الى عدم امكانية اختبار الفرضيات حول التأثير الفردي في معاملات الانحدار, وبذلك يصبح من الصعب تحديد الاثار المنفصلة للمتغيرات, ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد تم الاعتماد على اختبار Variance Inflation Factor (FIV) والذي يبين الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الاخرى, وكأساس عام اذا كانت قيمة VIF >10 فأن هذا يشير الى وجود ارتباط متعدد.(Gujarati, 2003)

يبين الجدول رقم (5-3) نتائج اختبار (VIF) لمتغيرات الدراسة بالنسبة للشركات الاسلامية , وتشير النتائج الى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد(Muliticollinearity) في بيانات الدراسة حيث كان متوسط (VIF) اقل من 10 لكل المتغيرات .

الجدول (5-3)

نتائج اختبار VIF للشركاتالاسلامية.

المتغيرات	VIF	1\VIF
حجم الشركةSizeLOG	2.05	.486
ملكية الشركة OWNS	1.7	.589
شركة التدقيقAUDITF	1.39	.718

.932	1.07	**نوع القطاعINDTYP**
.944	1.06	**الرافع الماليLEVR**
	1.46	**MEAN (VIF)**

إعداد الباحث بالإعتمادعلى مخرجات برنامج التحليل STATA.

وبهدف التاكد من تجانس تباين معامل الخطا (ERROR TERM) قامت الدراسة باستخدام اسلوب اختبار (Breusch–Pagan Test) من اجل الكشف عن مشكلة عدم التجانس التباين (Heteroskedasticity) وقد اشارت النتائج الى ان بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين حيث لم يكن ل (Chi2) والذي بلغت قيمتة (.627) اي دلالة احصائية.

3-5 ثالثا: الشركات الاخرى.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يستعرض هذا الجزء أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية, واعلى قيمة وادنى قيمة, حيث يبين الجدول رقم (5–4) الوصف الاحصائي للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة غير الوهمية والممثلة ب (28) شركة غير اسلامية وذلك عن سنوات 2010 و 2011.

الجدول رقم (5-4)

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للشركات الاخرى

العدد	القيم الصغرى	القيم العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتغيرات
56	6.6	10.37	7.4	.778	حجم الشركةSizeLOG
56	.17	.87	.50	.194	ملكية الشركة OWNS
56	1	2	1.678	.471	شركة التدقيقAUDITF
56	1	2	1.85	.353	نوع القطاعINDTYP
56	.48	85.78	35.08	24.28	الرفع المالي LEVR

يبين الجدول رقم (5-5) ما يلي:

1. بلغ المتوسط الحسابي للوغارتم الطبيعي لحجم الاصول (7.4) بانحراف معياري (.778) حيث تدل هذه النسبة الى وجود تشتت عالي في بيانات الشركات مما يشير الى تفاوت في أحجام الشركات, بينما قدرت أعلى قيمة (10.37) في حين كانت اقل قيمة تمثل (6.6).
2. المتوسط الحسابي لملكية الشركة (.5) حيث بلغ الانحراف المعياري (.194) مما يدل على قرب النتائج من المتوسط الحسابي وقلة تشتت البيانات بينما قدرت أعلى قيمة (.87) في حين كانت اقل قيمة تمثل (.17).
3. يعتبر حجم شركة التدقيق من المتغيرات الوهمية في هذة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لحجم شركة التدقيق (1.678) بانحراف معياري (0.471) حيث قدرت أعلى قيمة (2)

حيث كانت تدل هذه القيمة الى شركات التدقيق صغيرة الحجم, وبلغ عدد التكرارات (38) بنسبة (67.8%) في حين كانت اقل قيمة تمثل (1) والتي تدل على شركات التدقيق كبيرة الحجم بحيث كانت عدد التكرارات تساوي (18) بنسبة مئوية بلغت (32.1%) .

4. يعتبر المتغير الوهمي الثاني في الدراسة هو نوع القطاع حيث بلغ المتوسط الحسابي لنوع القطاع (1.85) بانحراف معياري (.353) حيث قدرت أعلى قيمة (2) والتي تدل على الشركات غير المالية حيث بلغ تكرارها (24) بنسبة مئوية بلغت(85.7%) في حين كانت اقل قيمة تمثل (1) والتي تدل على الشركات المالية في الدراسة حيث بلغ تكرار الشركات (4) بنسبة مئوية بلغت (14.2%) .
5. المتوسط الحسابي للرفع المالي (35.08) حيث بلغ الانحراف معياري (24.28) وهي نسبة مقبولة نظرا لاستخدام الشركات مصادر تمويل خارجية حيث قدرت أعلى قيمة(85.78) في حين كانت اقل قيمة تمثل (4.8).

نتائج اختبار (VIF):

تعتبر مشكلة الارتباط المتعدد (Muliticollinearity) احدى المشاكل التي تواجه التقدير الاحصائي لمعاملات الانحدار وهذه المشكلة تنتج عن الارتباط القوي بين المتغيرات المستقلة والذي من الممكن ان ينتج عنه تشويه العلاقة بين احد من المتغيرين والمتغير التابع كما يؤدي الى عدم امكانية اختبار الفرضيات حول التأثير الفردي في معاملات الانحدار, وبذلك يصبح من الصعب تحديد الاثار المنفصلة للمتغيرات، ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد تم الاعتماد على اختبار Variance Inflation Factor (FIV) والذي يبين الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة

الاخرى, وكاساس عام اذا كانت قيمة VIF >10 فأن هذا يشير الى وجود ارتباط متعدد.(Gujarati, 2003)

يبين الجدول رقم (5-5) نتائج اختبار (VIF) لمتغيرات الدراسة بالنسبة للشركات الاخرى, وتشير النتائج الى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد(Muliticollinearity) في بيانات الدراسة حيث كان متوسط (VIF) اقل من 10.

الجدول رقم (5-5)

نتائج اختبار VIF للشركات الغير الاسلامية.

المتغيرات	VIF	1\VIF
حجم الشركةSizeLOG	1.64	.611
ملكية الشركة OWNS	1.06	.940
شركة التدقيقAUDITF	1.36	.735
نوع القطاعINDTYP	1.63	.612
الرافع الماليLEVR	1.42	.705
MEAN (VIF)	1.42	

إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل STATA

وبهدف التاكد من تجانس تباين معامل الخطا (ERROR TERM) قامت الدراسة باستخدام اسلوب اختبار (Breusch–Pagan Test) من اجل الكشف عن مشكلة عدم التجانس التباين (Heteroskedasticity) وقد اشارت النتائج الى ان البيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين حيث لم يكن ل (Chi2) والذي بلغت قيمتة (42.) اي دلالة احصائية.

4-5 ألمقارنة بين نتائج نموذج الانحدار للشركات الاسلامية و الشركات الاخرى:

سوف تتم المقارنة بين الشركات التي تعمل وفق الشريعة الاسلامية مع الشركات الاخرى و ذلك باستعراض نتائج التحليل الاحصائي لنموذج الدراسة حيث تم اعتماد نموذج الاثر العشوائي في هذه المقارنة.

تم تناول نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج الاثر الثابت (Fixed Effect Model) ونموذج الاثر العشوائي (Random Effect Model) كما تم استخدام (Hausman Test) واختبار Lagrange Multiplier Test (LM) , وذلك لغرض اختيار النموذج الأفضل لتحليل البيانات .

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (5–6) الى ان تقدير نموذج هذة الدراسة باستخدام (Panel Data Analysis) افضل من استخدام (Pooled Data Analysis) وذلك بالاعتماد على نتائج اختبار Lagrange Multiplier Test (LM), حيث تبين ان (Chi2)كانت ذو دلالة احصائية.

وبالاعتماد على نتائج اختبار (Hausman Test) وجد ان استخدام اسلوب الاثر العشوائي (Random Effect Model) افضل من استخدام اسلوب الاثر الثابت (fixed effect model).

حيث وجدت قيمة(chi2) ليس له اي دلالة احصائية و بتالي فان هذا يدل على ان (Random Effect Model) يعطي نتائج اكثر دقة من (Fixed Effect Model) .

جدول(5-6)

مقارنة نتائج نموذج الانحدار Random Effect Model

المتغيرات	الشركات الاسلامية			الشركات الاخرى		
	الانحراف المعياري	قيمة z	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	قيمة z	درجة الأهمية
حجم الشركةSizeLOG	.406	4.09	(0.000)*	.016	5.51	(0.000)*
ملكية الشركة OWNS	.0915	1.68	(0.092)***	.047	-1.27	.204
شركة التدقيقAUDITF	.506	.63	.531	.0353	-1.32	.186
نوع القطاعINDTYP	.038	1.04	0.297	.043	-1.9	(0.057)***
الرافع الماليLEVR	.0007	-0.76	.445	.0006	-1.08	.282
R-sq	.519			.594		
F- statistic	30.83 (0.000)*			187.9 (0.000)*		
LM test	Chi2 statistic = 16.64 Prob > Chi2 = (0.000)*			Chi2 statistic = 19.40 Prob > Chi2 = (0.000)*		
Hausman test	Chi2 statistic = 4.36 Prob > Chi2 = (.0606)***			Chi2 statistic = 4.36 Prob > Chi2 = .498		

***** ذو دلالة احصائية عند مستوى 10% , ** ذو دلالة احصائية عند مستوى 5% , * ذو دلالة احصائية عند مستوى 1%**

يبين الجدول رقم(5–6) مقارنة نموذج الانحدار للشركات الاسلامية والشركات الاخرى بحيث يظهر متغيرات الدراسة ودرجه الأهمية لكل متغير, يتضح من الجدول اعلاه ان متغير حجم الشركة ذو دلالة احصائية عند مستوى (1%) لكل من الشركات الاسلامية والشركات الاخرى بينما يوجد اختلاف في مقدار الانحراف المعياري للمتغير, حيث بلغ للشركات الاسلامية (40.6%) وهذا يدل على التشتت المرتفع للبيانات عن متوسطها الحسابي بينما بلغ للشركات الاخرى (1.6%) وهذا يدل على تقارب القيم من المتوسط الحسابي. اما بالنسبة لمتغير ملكية الشركة حيث تبين من خلال التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ملكية الشركة ومدى الافصاح الاختياري عند مستوى (10%) وذلك عن الشركات الاسلامية وهذا يتعارض مع نتائج الشركات الاخرى حيث اظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ملكية الشركة ومدى الافصاح الاختياري, كما اظهرت نتائج التحليل عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نوع القطاع ومدى الافصاح الاختياري للشركات الاسلامية, ووجود هذه العلاقة بين نوع القطاع ومدى الافصاح الاختياري بالنسبة للشركات الاخرى.

اما بالنسبة لمتغيرات حجم شركة التدقيق, والرفع المالي فلم يتبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين هذه المتغيرات ومدى الافصاح الاختياري لكل من الشركات الاسلامية والشركات الاخرى.

واظهرت نتائج التحليل تقارب قيمة R–sq لكلا النوعين من الشركات حيث بلغت للشركات الاسلامية (51.9%) اما الشركات الاخرى فبلغت (59.4%) .

5-5 اختبار الفرضيات

مدى الافصاح الاختياري:

من خلال التحليل الوصفي لمؤشر الافصاح لدى الشركات الاسلامية تبين ان متوسط مستوى الافصاح الاختياري للشركات الاسلامية في بورصة عمان بلغ (42.9%) وبانحراف معياري بلغ (12.9%) وذلك بالمقارنة مع متوسط مستوى الافصاح للشركات الاخرى البالغ (43.6%) وانحراف معياري (14.3%), ومن خلال هذه النتيجة يتم رفض الفرضية الاولى في هذه الدراسة والتي تنص على " *لا تقوم الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية في بورصة عمان بالافصاح الاختياري في التقارير المالية بشكل ملائم*".

حجم الشركة:

هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى (1%) بين الافصاح الاختياري وحجم الشركات الاسلامية وهذا يؤدي الى قبول الفرضية الثانية والتي تنص على "*يوجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومدى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الإسلامية المدرجة في بورصة عمان*" حيث اتت النتائج متوافقة مع الكثير من الدراسات التي قامت بدراسة اثر حجم الشركة على مدى الافصاح الاختياري مثل (Cooke, 1989 ; Hossain & Hammami, 2009 ; Dulacha .et al , 2006)

ويعزو الباحث هذا التوافق الى انه كلما زاد حجم الشركة تقوم الشركة بالافصاح عن معلومات طوعية اكثر مما هو مطلوب منها في دليل قواعد حوكمة الشركات الاردنية, بالاضافة الى ان

الشركات الكبرى تمتلك موارد تمويل اضافية واصول متنوعة والتي بدورها تحتاج للإفصاح عنها بشكل مناسب.

وتعتبر هذه النتيجة متوافقه مع نظرية الإشارة (signaling Theory) والتي تشير الى اعطاء اشارة عن معلومات الشركة كلما زاد نشاط الشركة وحجمها بحيث يعطي هذا اشارة لمستخدم البيانات المالية بحسن أداء الشركة وفاعليتها.

ملكية الشركة:

هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى (10%) بين الافصاح الاختياري وملكية الشركات الاسلامية وهذا يؤدي الى رفض الفرضية الثالثة والتي تنص على"*يوجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة احصائية بين ملكية الشركة ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان*" حيث اتت هذه النتائج متوافقة مع اغلب الدراسات التي اجريت على مدى الافصاح الاختياري مثل (Dulacha .et al , 2006 ; Matolcsy & chow, 2007), ويعزو الباحث هذه النتيجة لوجود تنوع عالي من المستثمرين في الشركات الاسلامية والذي يؤدي بدورة لزيادة عملية الافصاح الاختياري في هذه الشركات. حيث توافقت هذه النتيجة مع نظرية الوكالة (Agency Theory) التي تبين ان التنوع العالي في جهات المستثمرين تؤدي عدم اتخاذ قرارات فردية من قبل المدراء في الشركة..

حجم شركة التدقيق:

من خلال التحليل الاحصائي الذي تم على بيانات الشركات الاسلامية تبين عدم وجودعلاقة ذات دلالة احصائية بين شركة التدقيق و مدى الافصاح الاختياري في الشركات الاسلامية لذلك تم رفض فرضية الدراسة التي تنص على "*يوجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية بين حجم شركة التدقيق ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان*" حيث توافقت نتيجه الدراسة مع دراسة (Ousama & Fatima, 2010) حيث تمت هذه الدراسة بسوق ماليزيا للاوراق المالية الخاص بالشركات الاسلامية.

نوع القطاع:

تم تصنيف الشركات في عينة الدراسة الى شركات مالية (يشمل البنوك, التأمين, وشركات الوساطة المالية) او غير مالية (صناعي, استخراجي, خدمات) وبعد اتمام عملية التحليل الاحصائي لبيانات الشركات تبين عدم وجود اي علاقة ذات دلالة احصائية بين نوع القطاع و مدى الافصاح الاختياري في الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية بحيث تم رفض فرضية الدراسة التي تنص على "*يوجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نوع القطاع ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان*".

الرفع المالي:

من خلال عملية التحليل الاحصائي لبيانات الشركات الاسلامية تم التوصل الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرفع المالي و مدى الافصاح الاختياري بحيث يتم رفض فرضية الدراسة التي تنص على "*يوجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية بين الرفع المالي ومدى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المتعاملة بالشريعة الاسلامية المدرجة في بورصة عمان*". حيث اتت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Wong, 2001; Depoers, 2000) ومختلفة مع نتيجة دراسة (Dulacha .et al , 2006).ويعود سبب هذا التناقض الى اداء الشركات بشكل عام في دول العالم و اختلاف اعتمادها على الدين بشكل خاص في تمويل نشاطاتها, حيث أتت هذه النتيجة مناسبة لعينة الدراسة كون الشركات إسلامية ولا تعتمد في تمويلها على القروض الربوية من البنوك.

فروقات الإفصاح بين الشركات الإسلامية والشركات الأخرى:

من خلال دراسة المقارنة التي تمت على نوعين من الشركات في هذه الدراسة تبين وجود فروقات في نتائج التحليل الاحصائي للشركات , حيث وجد بأنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة عند مستوى (5%) و وملكية الشركة عند مستوى (10%) من جهه و مدى الافصاح الاختياري وذلك عن الشركات المتعاملة طبقا للشريعه الاسلامية من جهه اخرى, اما بالنسبة للشركات الاخرى فوجد هنالك علاقة ذات دلالة احصائية يبن حجم الشركةعند مستوى (5%) ونوع القطاع (مالي , غير مالي) عند مستوى (10%)

ومن خلال التحليل الاحصائي الذي تم في هذه الدراسة تبين ان القيمة الجدولية اكثر من القيمة المحسوبة, وعلية فان F–Static كان ذو دلالة احصائيةعند مستوى 5% ومن هنا تم قبول الفرضية التي تنص على " *يوجد فروقات في الافصاح بين الشركات الاسلامية عن غيرها من الشركات في بورصة عمان*" وبتالي فانة يوجد فروقات ذات دلالة احصائية.

تم احتساب F–Static على اساس المعادلة التالية :

$F=(R_u^2-R_r^2)\backslash K$ Divided by $(1-R_u^2)\backslash(N-K)$. Where, k is the number of regressors in the unrestricted model. R_u^2 And R_r^2 are the explanatory power of unrestricted and restricted models respectively.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 ملخص نتائج الدراسة والاستنتاجات

6-2 التوصيات

الفصل السادس

نتائج وتوصيات الدراسة

تمهيد:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدىالإفصاحالإختياري في الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلاميةفي سوق عمان المالي، ومعرفة أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح الإختياري عن تلك الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي تم بناءاً عليها وضع التوصيات.

6-1 نتائج الدراسة والاستنتاجات:

1- بلغ متوسط مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية في سوق عمان المالي (42.9%) بينما بلغ متوسط مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الاخرى (43.6%) وهي نسب منخفضة ومتفاوتة بين الشركات ويعود أسباب هذا الانخفاض إلى مؤشر الإفصاح الذي استخدم في هذه الدراسة حيث يعتبر هذا المؤشر مكملا لمتطلبات الإفصاح من هيئة الأوراق المالية.

2- يعتبر حجم الشركة وملكية الشركة من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الإسلامية فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى(1%) و (10%)، بينما يعتبر حجم شركة التدقيق ونوع القطاع و الرفع المالي أقل العوامل تأثيراً على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الإسلامية. حيث انت النتائج متوافقة مع الكثير من الدراسات التي قامت بدراسة اثر حجم و ملكية

الشركة على مدى الافصاح الاختياري مثل (Cooke, 1989 ; Hossain & Hammami, 2009 ; Dulacha .et al , 2006)

3- يعتبر حجم الشركة ونوع القطاع من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الاخرى فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى(5%)و (10%)، بينما يعتبر حجم شركة التدقيقو ملكية الشركة و الرفع الماليأقل العوامل تأثيراً على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الإسلامية.

4- عدم وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح الاختياري للشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية وبين متغيرات الدراسة الأخرى المتمثلة بكل من (حجم شركة التدقيق، نوع القطاع، الرفع المالي) فلم تظهر النتائج أية علاقة بينهما.

5- عدم وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح الإختياري للشركات الاخرى وبين متغيرات الدراسة الأخرى المتمثلة بكل من (حجم شركة التدقيق، ملكية الشركة، الرفع المالي) فلم تظهر النتائج أية علاقة بينهما.

2-6 التوصيات:

1- ان تقوم الشركات بمزيد من الافصاح عن البنود الاختيارية في تقاريرها السنوية لمساعده متخذي القرارات.

2- إجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ عدداً من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدراسة ووضع مؤشر افصاح يقيس مستوى هذه المتغيرات بشكل ادق.

3- زياده الوعي عند الشركات في بورصة عمان بضرورة اهمية تدقيق حساباتها من قبل مدقق حسابات خارجي من الشركات الكبرى.

3- تطبيق لائحة حوكمة الشركات وزيادة الوعي في الكشف عن المعلومات الإختيارية في الشركات المساهمة العامة.

4- زيادة شفافية السوق الأردنية من خلال إضافة قيود على حوكمة الشركات.

5- زيادة اهتمام جمعية المحاسبين الأردنيين القانونيين وسوق عمان المالي بالإفصاح الإختياري , ومن خلال تحفيز المديرين لتشجيعهم على الإفصاح الإختياري.

6-إعطاء عملية حوكمة الشركات الاهتمام الأكبر من قبل جميع الجهات الاقتصادية والقانونية والمحاسبية وتعزيز الرقابة بأنواعها الداخلية والخارجية, وذلك لضمان استمرار النشاط الاقتصادي.

7- ايجاد تصنيف للشركات المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية عن غيرها من الشركات في بورصة عمان.

قائمة المصادر المراجع

المراجع العربية:

- أبو حمام, ماجد إسماعيل. (2009) *أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية"*. رسالة ماجستير .الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين.

- الحسن, ميلينا فايز. (2009)*"الإفصاح الإختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان : دراسة ميدانية"*. رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, اربد, الأردن.

- آل غزوي, حسين عبد الجليل.(2010) *"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية"*. رسالة ماجستير, الأكاديمية العربية في الدنمارك.

- شراطي, سميرة عمران. (2010) الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية ومحدداته: دراسة ميدانيةعلى الشركات الصناعية في الاردن. رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, اربد, الأردن.

- زغدار , احمد(2009). *"الاقتصاد الاسلامي والازمه المالية العالمية واستشراف الحلول من منظور اسلامي باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات"*. جامعه غرداية, الجزائر. الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل20 – 2009\10\21 .

- مارق, سعد محمد.(2009) "*قياس مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية*". مجله جامعة عبدالعزيز :الاقتصاد والادارة, مجلد 23 العدد 1 ص ص 131-174.

- هيئة الأوراق المالية. (2007) دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان, عمان, الأردن.

المراجع الاجنبية:

- Alrwashdeh, Hazim, (2010*) "Determents Of Voluntary Disclosure An: Empirical Investigation On Jordanian Public Company*". Master Thises. University Utara Malaysia, Kedah .Malaysia.
- Alsaeed, Khalid. (2006)" *The Association Between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case Of Saudi Arabia*".Managerial Auditing Journal, Vol. 21 No. 5 pp. 476-496

- AL-Tahat, Saqorand Ismail, Ku(2009) ."*Disclosure in the Interim Financial Reports of Jordanian Companies*".PHD Thesis.University Utara Malaysia, Kedah. Malaysia
- Al-Akra, Mahmoud, A. Eddie Ian and Ali Muhammad.(2010) "The Association Between Privatisation and Voluntary Disclosure: Evidence From Jordan".Accounting and Business Research.vol 40, No. I. pp. 55-74.

- Boesso& Kumar.(2007)"*Drivers of Corporate Voluntary Disclosure A Framework and Empirical Evidence From Italy and the United States*". Accounting, Auditing& Accountability Journal, Vol. 20 No. 2 pp. 269-296.
- Bushman, R.M. and Smith, A.J. (2000) "*Financial Accounting Information and Corporate Governance*".Working paper, Wharton School, Philadelphia, PA, USA.
- Cooke, T. E. (1989)*" Voluntary Corporate Disclosure by Swedish Companies"*.Journal of International Financial Management and Accounting , vol 1, pp171–195.
- Cooke, T. E. (1992*) "The Impact of Size, Stock Market Listing and Industry Type on disclosure in the Annual Reports of Japanese Corporations"*.Accounting and Business Research, 22, pp229–237.
- Chau, G.K. and Gray, S.J. (2002) "*Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore*".The International Journal of Accounting, Vol 37 p.p 247-265.
- Depoers, Florence. (2000) "*A cost-benefit study of voluntary disclosure: some empirical evidence from French listed companies*".The European Accounting Review, vol 9:2, p.p 245-263
- Dulacha, G Barako, D.G., Hancock, P., &Izan, H.Y. (2006) "*Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan Companies*".Corporate Governance.Vol.14, No.2, pp.309-324.
- Eng.L&Mak.Y (2003), "*Corporate Governance and Voluntary Disclosure*".Journal of Accounting and Public Policy. Vol 22 (2003) 325–345.

- Eugenio D'Amico & Anna Maria Biscotti (2013), "*The Influence of Market and Company Characteristics on Voluntary Disclosure*". Journal of Modern Accounting and Auditing. Vol. 9, No. 5, 616-633.
- Foster, G. (1986) "*Financial Statement Analysis*", Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall.
- Freeman, R.E. (1984) "*Strategic Management: A Stakeholder Approach*".Pittman Publishing, Marshfield, MA.
- Groom, C., Du, S., Qu, W. and Sims, R. (2004) "*Accounting Regulation and Corporate Governance in China's Listed Companies– An Examination of The Changing Environment and Current Issues*".Paper Presented at the 2004 Dest(CHESI) Beijing Conference.
- Gray, S.J., Meek, G.K. and Roberts, C.B. (1995) "*International Capital Market Pressures and Voluntary Annual Report Disclosures by US and UK Multinationals*".Journal of International Financial Management & Accounting, 6(1): 43-68.
- Gujarati, D. N. "*Basic Econometrics*".McGraw-Hill, 4th Edition, NewYork, USA, 2003.
- Haddad. Ayman E, AlShattarat. Wasim K, Nobanee. Haitham (2009)."*Voluntary Disclosure and Stock Market Liquidity: Evidence from Jordanian Capital Market*".International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation. Vol. 5, pp. 285 – 309.
- Hossain, Mohammed and Hammami, Helmi (2009)."*Voluntary Disclosure in The Annual Reports of An Emerging Country: The case of Qatar*" .Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting.Vol. 25 pp255–265.

- Haniffa, R., and Cooke, T. (2002), "*Culture, C Governance and Disclosure in Malaysian Corporations*".ABACUS, Vol. 36, No. 3, pp. 317- 773.
- Haniffa.M & Hafiz.R (2005) " *The Determinants of Voluntary Disclosure in Malaysia : The case of internet financial reporting*".uniter E- Journal. vol 2 p.p 22-42.
- Ismail Ku &Chandler (2005) "*Perceptions of Professional Investors in Malaysia on the Usefulness of Quarterly Financial Reports*" .JournalPengurusan, vol24(2005) 105-124.
- Jensen, M. C. and Meckling, W. H. (1976) *"The Theory Of The Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure"*.Journal of Financial Economics.vol.3, pp305–360.
- Jiang.Haiyan, Habib.Ahsan (2009)."*The Impact of Ownership Concentration on Voluntary Disclosure Practices in New Zealand*".Accounting Research Journal.vol.22 No.3.
- Key, S. (1999) "*Toward A New Theory of The Firm: A Critique of Stakeholder Theory*". Management Decision, Vol 37 P.P 317-348.
- Latridis, G&Alexakis, P.(2012)"*Evidence of Voluntary Accounting Disclosures in The Athens Stock Market*".Review of Accounting and Finance, Vol. 11 No. 1 pp. 73-92.

- Markopoulou.M&Papadopoulos.D.(2009) "*Capital Structure Singling Thory: Evidence From The Greek Stock Exchange*".Portuguese Journal Of Management Studies, VOL. 16, NO. 3, 2009 P.P 217-238.

- Meek, Gary K., Roberts, Clare B., Gray, Sidney J.(1995)" *Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures By U.S., U.K. And Continental European Multinational Corporations"*.Journal of International Business Studies. Vol. 26, Issue 3, p555-572
- Meek, G.K. and Gray, S.J. (1989) "*Globalization of Stock Markets and Foreign ListingRequirements: Voluntary Disclosures by Continental European Companies Listed on The London Stock Exchange*".Journal of International Business Studies, 20(2): 315-338.
- Mitton, T. (2002) "*A Cross Firm Analysis of The Impact of Corporate on The East Asian Financial Crises*".Journal of Financial Economics, vol 64(2): 215-241.
- Miller Merton H., Modigliani Franco (1963). "*Corporate Taxes and The Cost of Capital: A Correction*". The American EconomicReview, vol. 53 (3), pp. 433-443.
- Miller Merton H., Modigliani Franco (1958). "*The Cost of Capital, Corporation Finance and The Theoryof Investment".*The American Economic Review, vol. 48 (3), pp. 261-297.
- Ousama, A.A and Fatima , A.H. (2010) *" Factors Influencing Voluntary Disclosure: Empirical Evidence From SHARIAH Approved Companies"*.Malaysian Accounting Review, Vol. 9 No. 1, pp85-103.
- Ross A. Stephen (1977). "*The Determination of Financial Structure: The Incentive – Signaling Approach*". The Bell Journal of Economics, vol. 8 (1), pp. 23-40.
- Al-ShattaratWasim K., Haddad Ayman E., Al-Hares OsamaM.(2010)*" The Extent of Voluntary Disclosure in An Emerging Capital*

*Market:The Case of Jordan".*Journal of Modern Accounting and Auditing. Vol.6, No.10, P.P 39-51

- Sean, W., Louise, E. and Zarzeski, T. (2001) "*Nonfinancial Disclosures Across Anglo- American Countries*".Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, vol 10(1), P.P 71-83
- Watts, R.L. and Zimmerman, J.L. (1986), "*Positive Accounting Theory*".Prentice-Hall, EnglewoodCliffs, NJ.
- Wong.K. &Ho.Simon (2001) "*Astudy of The Relationship Between Corporate Governance Structures and The Extent of Voluntary Disclosure*".Journal of international accounting , auditing& taxation vol 10 (2001) p.p 139-156
- Xiao, H and Yuan , J (2007)." *Ownership Structure, Board Composition and Corporate and Voluntary Disclosure ".*Managerial Auditing Journal. Vol 22.6pp 604- 619.
- Yuen, Desmond C.Y, Ming Liu, Xu Zhang, Chan Lu (2009)." *A Case Study of Voluntary Disclosure by Chinese Enterprises*" .Asian Journal of Finance & Accounting . Vol. 1 pp 118-145 .

الملاحق(1)

مؤشر الافصاح المستخدم في الدراسة:

1-ملخص عن تاريخ الشركة
2-جملة الاستراتيجيات والاهداف
3-تأثير الاستراتجيات على النتائج الحالية
4-تأثير الاستراتجيات على النتائج المستقبلية
5-سبب الشراء او الاستثمار
6-سبب الاتلاف او الغاء الاستثمار
7- سياسة الشركة في البحث والتطوير.
8-مصاريف الابحاث والنشاطات التطويرية.
9- عدد الموظفين المشاركون في البحث والتطوير.
10- كمية الارباح المتوقعة.
11- العضويات الاخرى لاعضاء مجلس الادارة.
12- التوزيع الجغرافي للموظفين.
13- توزيع الموظفين حسب خطوط العمل.
14- تصنيف الموظفين حسب الجنس او المؤهلات العلمية.
15- المبالغ المصروفة على التدريب.
16- تصنيف الموظفين المتدربين.
17- معلومات عن اصابات العمل.
18- تكاليف اساليب الوقاية المستخدمة .
19 معلومات عن سلامة المنتجات او الخدمات

20- المعونات المقدمة و المدفوعه من الشركة (مبالغ)
21- الافصاح عن الاصول الغير ملموسة
22- معلومات عن الاعلانات- نوعي
23 - معلومات عن مصاريف الاعلانات كمي.
24- تأثير التضخم على العمليات المستقبلية -كمي
25- تأثير التضخم على الاصول - نوعي.
26 - تأثير التضخم على الاصول - كمي
27- تأثير نسبة الفائدة على النتائج.
28- تأثير نسبة الفائدة على العمليات المستقبلية.
29- تأثير تذبذبات العملات الصعبة على العمليات المستقبلية- كمي.
30- تأثير تذبذبات العملات الصعبة على العمليات الحالية- كمي.
31 سعر الصرف المستخدم بشكل رئيسي

الشركات المستخدمة في عينة الدراسة:

الرقم	الشركات الاخرى	الشركات الاسلامية
1	الاردنية للاستثمارات المتخصصة	المركز الاردني للتجارة الدولية.
2	بيت الاستثمار للخدمات المالية	الامين للاستثمار.
3	مجمع الضليل الصناعي التجاري	العقارية الاردنية للتنمية.
4	الموارد للتنمية والاستثمار	المعاصرون للمشاريع.
5	مدارس الاتحاد	شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار.
6	دارات الاردنية القابضة	السنابل الدولية للاستثمارات المالية الاسلامية.
7	الثقة للاستثمار	الاولى للتمويل.
8	البنك العربي	البنك الاسلامي الاردني.
9	القدس للتامين	شركة التأمين الاسلامية.
10	العربية الدولية للتعليم	البتراء للتعليم.
11	الاردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية.
12	الاردن الدولية للتامين	الاولى للتأمين.
13	دار الدواء للتنمية	الاردنية لانتاج الادوية المساهمة العامة.
14	امواج العقارية	الشركة المهنية للاستثمارات العقارية وللاسكان.
15	مصانع الكابلات المتحدة	الشرق الاوسط للكابلات المتخصصة\مسك_الاردن
16	فيلادلفيا للتعليم	الاسراء للتمويل الاسلامي.
17	تهامة للاستثمارات المالية	الكفاءة للاستثمارات المالية والاقتصادية.

18	القصور للمشاريع العقارية	الانتقائية للاستثمار والتطوير العقاري.
19	بنك سوسيتية جنرال	بنك الاردن دبي الاسلامي.
20	الشراع للتطوير العقاري	ميثاق للاستثمارات العقارية .
21	الوطنية الاولى لصناعة وتكرير الزيوت	امانة للاستثمارات الزراعية والصناعية .
22	الوطنية لصناعة الكورين	الشركة الصناعية التجارية الزراعية(الانتاج) .
23	المواردالصناعة الاردنية	الشركة العربية لصناعة المبيدات و الادوية البيطرية.
24	مساكن الاردن لتطوير الاراضي	عمد للاستثمار والتنمية العقارية
25	المتصدرة للاعمال والمشاريع	الصناعات الكيماوية الأردنية
26	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	السلفوكيماويات الأردنية
27	البوتاس العربية	مناجم الفوسفات الاردنية
28	العربية للصناعات الكهربائية	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية

Abstract

Ababneh, Bilal Mohamad "Factors Influencing Voluntary Disclosure in the Annual Report of Jordanian CorporationsDealing According to Islamic Shariah" Master Thesis, Al-yarmouk University, 2013.

(Supervisor: Prof Turki Raji Al-Hmoud)

The purposeof this study is to identifytheeffect of voluntary Disclosure on organizations within the Amman stock exchange with focus on Islamic corporations.

This study will also seek to identify the key factors influencing these disclosures.(i.ecompany size, ownership of the company, type of sector, size of the auditing firm, and Leverage).

Organization that operate in accordance with Islamic shariah have been chosen as the sample size and industry type. The sample consisted of 28 Islamic corporations and data collected from the 2010-2011 annual reports. Based on this data the researcher developed a disclosure index consist of 31 items of information relating directly to voluntary discloser.

As a form of measurement the researcher implemented the STATA statistical software and used descriptive statistical analysis

The findingsrevealedstatisticalanalysis differences on level of voluntary disclosure for Islamic companies of (42.9%)and (43.6%) for others companies, the study also showed that company size and company ownership is one of the most important factors affecting the level of voluntary disclosure for companies operate accordance with Islamic Shariah.

The study recommended further studies that take a number of aspects and variables that are not covered by this study.

Keywords: voluntary Disclosure, corporate governance, Islamic companies, capital structure theories, disclosure index Jordanian corporations.